

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٢٩

الثلاثاء، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أدوم	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة - متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد ميثا - كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

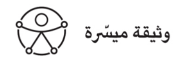
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1844563 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الأمين العام، اليوم سأعرض التقرير الثامن بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي يغطي الفترة من ١٣ أيلول/سبتمبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وسأركز على التطورات الميدانية وفقا لأحكام القرار، بما في ذلك فيما يتعلق بالجهود الإقليمية والدولية المبذولة لتوطيد السلام. وأود أن أشدد على أن هذه التطورات لا يمكن فصلها عن السياق الأعم – استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وعدم التيقن في مستقبل عملية السلام وحل الدولتين، واستمرار سيطرة حماس على قطاع غزة وأنشطتها القتالية، واستمرار خطر الحرب، والإجراءات الانفرادية التي تقوض جهود السلام، ونقص الدعم المقدم من المانحين لفلسطين، علاوة على الاضطرابات في المنطقة على نطاق أوسع.

وأود قبل أن أبدأ عرض تقريري، التحذير من التصعيد الخطير للهجمات الإرهابية والاشتباكات وأعمال العنف في الضفة الغربية. وخلال الأيام والأسابيع الماضية، حدثت زيادة مفزعة في عدد الحوادث التي أدت إلى مصرع مأساوي للمدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين والجنود الإسرائيليين. ونواسي أسر الضحايا المكلومة ونتضرع بالدعاء لهم. وتزيد التدابير التي اتخذت في أعقاب تلك الحوادث، وعمليات التفتيش في رام الله، فضلا عن الاشتباكات والمظاهرات العنيفة، أيضا أجواء التوتر بالفعل. وأشاطر الأمين العام دعوته أجهزة الأمن الإسرائيلية والفلسطينية للعمل معا من أجل استعادة الهدوء وتجنب التصعيد.

وأود أن أنتقل إلى تقريري بشأن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ولم تتخذ إسرائيل أي خطوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفقا للفقرة ٢ التي تنص على

> ”أن توقف على الفور وبصورة تامة كافة الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية“

وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد، على النحو المطلوب في القرار. وأكرر القول أن جميع أنشطة بناء المستوطنات تظل غير مشروعة بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام. خلال الفترة المشمولة بالتقرير وضعت خطط لبناء حوالي ٢ ٢٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات في الضفة الغربية أو أقرت من قبل السلطات الإسرائيلية. وأقرت الغالبية العظمى منها – حوالي ٢ ٠٠٠ وحدة – لكي تشيد في القدس الشرقية، ما يؤدي إلى زيادة تشديد طوق المستوطنات في شمال المدينة. وبلغت الموافقة على بناء مائتي وحدة في المنطقة جيم مرحلتها النهائية. وذلك أدنى عدد من التوسعات الاستيطانية والموافقات المسجلة عليها منذ اعتماد القرار. ولم تصدر خلال هذه الفترة، كما في الربع الأخير من العام، أي مناقصات.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، وافقت الحكومة على تخصيص ٦ ملايين دولار للمضي في بناء ٣١ وحدة سكنية في الخليل، وستكون هذه أول وحدات تبنى هناك خلال ١٦ عاما. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، رفضت محكمة العدل العليا طعنا

تقدمت به أسرتان فلسطينيتان تقيمان في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية، وأمرت بطرد حوالي ٤٠ من أفراد الأسرة بهدف الاستمرار في عمليات التشييد. واستند ذلك القرار إلى ادعاء ملكية مقدم من إحدى الشركات الإسرائيلية. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أقر الكنيست تشريعا يجيز في ظروف معينة، التخطيط للأغراض السكنية في المتنزهات الوطنية الواقعة في نطاق البلديات. ومن شأن ذلك التعديل أن ييسر بناء وحدات سكنية إضافية في حي سلوان بالقدس الشرقية. في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، رفضت محكمة العدل العليا في إسرائيل التماسا مقدما من ١٠٠ من السكان الفلسطينيين المقيمين في سلوان لوقف مساعي إحدى المنظمات الإسرائيلية لطردهم من منازلهم. واستولت تلك المنظمة على ممتلكاتهم استنادا إلى قانون يجيز للإسرائيليين، وليس الفلسطينيين، المطالبة بالأراضي المملوكة قبل عام ١٩٤٨.

واستمرت عمليات هدم المباني المملوكة للفلسطينيين ومصادرتها في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي معرض الإشارة إلى عدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، وهو أمر يكاد يكون مستحيلا للفلسطينيين الحصول عليه في المنطقة جيم والقدس الشرقية، هدمت السلطات أو استولت هناك على ١٥٢ من المباني. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد أدى ذلك إلى تشريد ١٠٣ أشخاص. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت السلطات الإسرائيلية تأخير هدم منازل السكان البدو في منطقة خان الأحمر – أبو الحلو – ليتسنى لها التفاوض معهم بغية نقل السكان منها بموافقتهم. ومع ذلك، فإن خطر الهدم والتشريد الجماعي لا يزال قائما، بالرغم من المعارضة الدولية الواسعة النطاق لهذه الخطوة.

وأود أن أنتقل الآن إلى مسألة العنف. ويدعو القرار إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين. بيد أن العنف والتهديد بشن الحرب لا يزالان مستمرين. وقتل ما مجموعة ٧٥ فلسطينيا على يد قوات الأمن الإسرائيلية، بما في ذلك أثناء المظاهرات والاشتباكات والضربات الجوية والعمليات الأمنية وغيرها من الحوادث الأخرى. وقتل سبعة إسرائيليون، من بينهم ثلاثة جنود وأربعة مدنيين، على يد فلسطينيين خلال هجمات شنت في الضفة الغربية وعمليات عسكرية في غزة. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تصعيدا كبيرا آخر في غزة وكاد أن يؤدي لاندلا ع الحرب بين إسرائيل وحماس.

وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل في تبادل لإطلاق النار في أعقاب اكتشاف وحدة سرية إسرائيلية في غزة، سبعة أعضاء تابعين للجناح العسكري لحماس وأفراد جيش الدفاع الإسرائيلي. وأطلق مقاتلون في غزة فورا ١٨ وحدة من الصواريخ وقذائف الهاون. وخلال الـ ٢٤ ساعة التالية أطلقت حوالي ٤٥٠ قذيفة عشوائيا صوب المدن والبلدات الإسرائيلية – وهو عدد يزيد على مجموع القذائف التي تم إطلاقها خلال الفترة بكاملها منذ اندلا النزاع في عام ٢٠١٤ وقتل مدني فلسطيني واحد بصاروخ أطلقته حماس على مدينة عسقلان الإسرائيلية. وأصيب أيضا جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي بجروح خطيرة في هجوم بالقذائف على حافلة عسكرية. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي بالهجوم على ١٦٠ هدفا بوصفها مواقع للمقاتلين المتشددين. وقتل سبعة فلسطينيون على الأقل، وأبلغ عن أن أربعة منهم ينتمون للجماعات المسلحة.

وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت قوات الدفاع الإسرائيلية تدمير نفق بطول ٢٠٠ متر من غزة إلى داخل إسرائيل. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت صواريخ متوسطة المدى نحو إسرائيل، وأصاب أحدها مباشرة مبنى سكنيا في بئر السبع، على بعد ٤٠ كيلومتر.

وردّ جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق ١٠ قذائف على مواقع أهداف في جميع أنحاء قطاع غزة. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، لقي ثلاثة أطفال فلسطينيين تتراوح أعمارهم بين ١٣

إلى ١٥ عاماً مصرعهم في غارة لجيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من السياج في جنوب قطاع غزة، في ظروف مختلف فيها. وتواصلت الاحتجاجات على السياج الحدودي في غزة وبالقرب من الشواطئ، وإن كان حجمها قد انخفض انخفاضاً كبيراً، وقد ظلّت سلميّة إلى حد ما منذ أوائل تشرين الثاني/نوفمبر.

ومنذ أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، لم ترد أي تقارير عن تسبب أي أجهزة أو مناطيد أو طائرات ورقية حارقة قادمة من غزة بأضرار في إسرائيل. ومنذ ١٣ أيلول/سبتمبر، قُتل حوالي ٤٣ فلسطينياً، من بينهم تسعة أطفال، خلال الاحتجاجات وغيرها من الحوادث بالقرب من السياج المطلّ على البحر. وكانت أصغر وأحدث ضحية طفلاً عمره أربع سنوات توفي في ١١ كانون الأول/ديسمبر بعد أن جُرح بالرصاص الحي الذي أطلقته قوات الأمن الإسرائيلية خلال الاحتجاجات عند الحاجز الفاصل.

وفي الوقت نفسه في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تدهورت الحالة أيضاً على مدى الأسابيع الماضية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ستة إسرائيليين، منهم أربعة مدنيين، و ١٢ فلسطينياً في حوادث مختلفة، بما في ذلك الهجمات الإرهابية والاشتباكات والعمليات العسكرية. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب رجل وامرأة إسرائيليان بعيارات نارية قاتلة في منطقة باركان الصناعية على يد فلسطيني زميل سابق لهما في العمل، والذي قتل في عملية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من نابلس في ١٣ كانون الأول/ديسمبر.

وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، قُتلت امرأة فلسطينية جنوب نابلس بالحجارة التي زُعم أنها أُلقيت على يد مهاجمين إسرائيليين. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، في مخيم اللاجئين بطولكرم، أصيب فلسطيني عمره ٢٢ سنة يعاني من إعاقة نفسية بالرصاص وقُتل على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية في ظروف تشير على ما يبدو إلى أنه لم يشكل أي تهديد لأفراد الأمن أو غيرهم. وقد فُتحت التحقيقات في الحادثتين.

وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، في حادثة إطلاق نار من مركبة متحركة بالقرب من مستوطنة عوفرا بالضفة الغربية، أصيب سبعة إسرائيليين بجروح، من بينهم أربعة أطفال وامرأة حامل وضعت مولودها قبل الأوان ثم توفي نتيجة لذلك. أشادت حركة حماس بالهجوم وحددت هوية أحد الجناة، الذي قُتل في وقت لاحق في عملية شنتها قوات الأمن الإسرائيلية شمال رام الله، على أنه واحد من أفرادها. وقد أشار جيش الدفاع الإسرائيلي إلى أن هناك المزيد من الأفراد المتورطين في الحادث ما زالوا طلقاء وأن البحث عنهم جارٍ. وأود أن أدين ذلك الهجوم بشدة وأكرر التأكيد على أنه لا يوجد تبرير للإرهاب.

وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، في حادثة إطلاق نار أخرى من مركبة متحركة بالقرب من مستوطنة جفعات آساف، قُتل جنديان إسرائيليان وأصيب آخر بجروح إلى جانب امرأة إسرائيلية. وتفيد التقارير بأن الجناة، الذين فروا باتجاه رام الله، ما زالوا طلقاء. وفي عمليات لإلقاء القبض على مرتكبي الهجوم على عوفرا، في ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر، دخل عشرات من قوات جيش الدفاع الإسرائيلي إلى رام الله، حيث داهموا، في جملة أمور، مكاتب وكالة الأنباء الرسمية الفلسطينية (وفا) واستولوا على أشرطة فيديو للمراقبة. وأصيب اثنان من الفلسطينيين بالذخيرة الحية حسب التقارير خلال الاشتباكات التي تلت ذلك و ١٥٠ آخرون في الحوادث ذات الصلة في جميع أنحاء الضفة الغربية في الأيام اللاحقة.

وفي بيان صدر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي سلسلة من التدابير رداً على موجة الهجمات، بما في ذلك إلغاء تراخيص لأفراد أسر مرتكبي الهجمات وهدم منازلهم، وزيادة نقاط التفتيش والاعتقال الإداري، وتكثيف الجهود الرامية إلى القبض على مهاجمين ما زالوا طلقاء. وأعلن

رئيس الوزراء أيضاً أن حوالي ٢ ٠٠٠ من المنازل المبنية في مستوطنات على أراض فلسطينية ذات ملكية خاصة ستُشرعن بأثر رجعي، وأن خطوات قد اتُّخذت للمضي ببناء ٨٢ وحدة سكنية جديدة في عوفرا وفي اثنتين من المناطق الصناعية في مستوطنتي آفيني هيفيتز وبيطار عيليت.

وقد سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ٤٩ من حوادث العنف المرتبطة بالمستوطنين مما أسفر عن إصابة فلسطينيين أو إلحاق أضرار بممتلكاتهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك أيضاً اشتباكات متكررة بين مستوطنين من يتسهار وبين سكّان قرية عوريف الفلسطينية المجاورة.

وعقب حوادث إطلاق النار التي وقعت في الأيام القليلة الماضية، ألقى زعماء المستوطنين اللوم على الحكومة في عدم حمايتهم. وقد تظاهر مئات منهم، بعضهم بعنف، مانعين حركة السير ومُلقين بالحجارة على مركبات فلسطينية. وقد ألقت الشرطة القبض على حوالي ٤٠ شخصاً. إن حوادث الرشق بالحجارة والتخريب، فضلاً عن إطلاق النار على القرى، قد أبلغ عنها في العديد من المواقع في الضفة الغربية.

ويهيب القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، في الفقرة ٧ منه، بالطرفين ”أن يمتنعا عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر“. ومن دواعي الأسف أن هذه الأعمال والتصريحات استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت حماس استخدام التصريحات التحريضية والملهبة للمشاعر. وأثنى مسؤولوها على الهجمات بالطعن وإطلاق النار التي قتلت مدنيين إسرائيليين واصفين إياها بالبطولية وقاموا برثاء القتلة. كما أن حركة فتح، بما في ذلك في حساباتها الرسمية على وسائط التواصل الاجتماعي، أحيت ذكرى مرتكبي الهجمات الأخيرة واحتفت بهم، فضلاً عن الهجمات الإرهابية الماضية التي قُتل فيها مدنيون إسرائيليون. وفي مقابلة إذاعية، قام أحد كبار أعضاء الحزب بتمجيد مرتكبي الهجمات بالطعن في القدس.

وبالإضافة إلى ذلك، ألقى كبار الزعماء الدينيين الفلسطينيين مجموعة من الخطب التحريضية بدعوى النوايا الإسرائيلية لتدمير المسجد الأقصى أو تغيير الوضع القائم في الأماكن المقدسة في القدس. وقد تكلّم الرئيس عباس منددا بموجة العنف الأخيرة في الضفة الغربية.

وفي الوقت نفسه، أدلى مسؤولون إسرائيليون أيضاً ببيانات استفزازية وإشكالية جداً تحرّض على العنف وتقوّض حل الدولتين. وفي أعقاب أعمال العنف الأخيرة في الضفة الغربية، دعا السياسيون إلى إبعاد أسر المهاجمين. ومن ناحية أخرى، كانت هناك دعوات مناصرة لسياسة إطلاق النار بقصد القتل في غزة، وذهب سياسي آخر إلى أبعد من ذلك بالدعوة إلى اغتيال الرئيس عباس. ولا يزال آخرون يرفضون حق الفلسطينيين في إقامة دولة، ويدعمون علناً على نطاق واسع التوسع الاستيطاني، ويدعمون ضم الضفة الغربية كلها أو أجزاء منها.

يكرر القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) التأكيد على النداءات التي وجهتها المجموعة الرباعية للشرق الأوسط إلى اتخاذ خطوات إيجابية فورية لعكس مسار الاتجاهات السلبية على أرض الواقع والتي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين. وقد حدثت بعض التطورات الإيجابية، ولكن الاتجاهات السلبية ما زالت سائدة. ومن بين التطورات الإيجابية، يمكنني أن أشير إلى تعبئة الدعم الدولي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الأونروا أن العجز المالي لعام ٢٠١٨ – الذي بلغ حوالي ٤٤٦ مليون دولار في كانون الثاني/يناير – قد انخفض إلى ٢١ مليون دولار بفضل تمويل سخي جديد من جانب الدول الأعضاء.

وفي غزة، اتخذ المجتمع الدولي عدداً من الخطوات لتحسين حياة مليوني شخص يعيشون تحت سيطرة حماس، ويعانون من إغلاق إسرائيل للمناطق ومن ضيق آفاق رؤيتهم للوحدة الوطنية.

أولاً، بفضل التمويل السخي من دولة قطر، تمكنت الأمم المتحدة من استيراد الوقود المنقذ للحياة لتشغيل محطة توليد الكهرباء في غزة. وقد ارتفعت إمدادات الكهرباء اليومية إلى أكثر من ١١ ساعة – وهي الأعلى على مدى سنتين. ويستفيد من ذلك المنازل الخاصة والمستشفيات والمدارس ومرافق المياه والمؤسسات التجارية. ويمكن الآن معالجة ٧٥ في المائة من مياه الصرف الصحي مرة أخرى. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في مستويات التلوث الناجم عن تصريفها في البحر. وقد زادت إمدادات المياه بالأنابيب بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً، ملبية تقريباً كامل الطلب على المياه للأغراض المنزلية المحلية. وقد زادت موارد مياه الشرب المقدمة عن طريق محطات التحلية أيضاً بنسبة ٢٠ في المائة، في حين أن المؤسسات التجارية الخاصة استفادت من انخفاض تكاليف الوقود. وتلك تحسينات كبيرة. إلا أن البحث عن حلول مستدامة لأزمة الكهرباء في غزة لا يزال بالغ الأهمية. وقد اجتمع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط مع البنك الدولي لمناقشة الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي تحقيق استقرار في الإمداد بالطاقة الكهربائية في الأجل الطويل.

ثانياً، في ٤ كانون الأول/ديسمبر، أنجزت الأمم المتحدة استعراضاً شاملاً لآلية إعادة إعمار غزة، جنباً إلى جنب مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وقد أسفر الاستعراض عن عدة تغييرات هامة ستُنفذ اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وسوف تتيح التغييرات للآلية الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات المتغيرة في غزة وزيادة قدراتها الوظيفية وشفافيتها وقدرتها على التنبؤ.

ثالثاً، أُنجز أيضاً إعادة بناء وإصلاح ٣٦٠ من المنازل التي دُمّرت تدميراً تاماً وإصلاح ٣٠ من المنازل التي تضررت جزئياً في نزاع عام ٢٠١٤ في غزة.

وأخيراً، في غزة، عززت الأمم المتحدة القدرة على تنفيذ المشاريع من خلال إنشاء وحدة لإدارة المشاريع للعمل مع جميع الجهات المعنية على دعم التنفيذ، بما في ذلك حزمة التدخلات العاجلة من لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني.

وفي ما وراء غزة، في علامة أخرى مشجّعة، يتواصل حشد جهود مجموعات المجتمع المدني دعماً للسلام. ففي الشهر الماضي، شاركتُ في مؤتمرٍ رائع نظمته ”نساء يصنعن السلام“، وهي منظمة غير حكومية تضم نساء يهوديات وعربيات يدعين إلى إيجاد حل تفاوضي للنزاع. إن المؤتمر، الذي حضره ما يقرب من ١ ٠٠٠ من الشابات والشبان، هو بالضبط الجهود المطلوب على مستوى القواعد الشعبية في تقرير المجموعة الرباعية لعام ٢٠١٦ (S/2016/595، المرفق). فهو يشجّع ثقافة التسامح وإرساء أسس السلام الحاسمة.

ولكن، للأسف، ما زالت الاتجاهات السلبية تلقي بظلالها على أي تطورات إيجابية. وتستمرّ الأزمة الإنسانية والاقتصادية والسياسية في غزة ولم يحرز أي تقدم، على الرغم من جهود مصر المتواصلة، في تنفيذ الاتفاق ما بين الفلسطينيين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

ويظل الهدف هو إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت سيطرة حكومة وطنية شرعية واحدة، بوجود إطار قانوني موحد يكون مسؤولا عن جميع جوانب الحكم، بما في ذلك الأمن.

وفي كانون الأول/ديسمبر، أعلنت حماس عن قرار لمحكمة عسكرية يقضي بإعدام ستة أشخاص، من بينهم امرأة. كما صدر حكم آخر بالإعدام في غزة ضد رجل أدين بالقتل من جانب محكمة جنائية. وهذه القرارات تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية الفلسطينية.

ويدعو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) جميع الدول ”أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧“. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق

برلمان شيلي على قرار يدعو الحكومة إلى دراسة جميع اتفاقاتها مع إسرائيل للتأكد من أنها تنطبق على إقليم دولة إسرائيل، لا الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وقدمت جمهورية أيرلندا في مجلس الشيوخ مشروع قانون ''مراقبة النشاط الاقتصادي (الأراضي المحتلة) لعام ٢٠١٨''، والذي سيحظر، إن أصبح قانونا، التجارة مع المستوطنات وتقديم الدعم الاقتصادي لها.

كما دعا القرار ''جميع الأطراف إلى مواصلة ... بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية''. ولم يحرز أي تقدم في هذا الصدد أيضا.

لقد تناولت، في بداية بياني، التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية. ففي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، كرر المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية التأكيد على القرارات التي اتخذت بتعليق الاعتراف بدولة إسرائيل إلى أن تعترف إسرائيل بدولة فلسطين داخل حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وإنهاء جميع أشكال التنسيق الأمني، وفك الارتباط الاقتصادي مع إسرائيل. ولكن هذه القرارات لم تنفذ. وأفيد بأن الرئيس عباس قد وقع، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، على ١١ صكا للانضمام إلى اتفاقات دولية.

وفي الختام، أود أن أشاطركم بعض الملاحظات العامة المتعلقة بتنفيذ أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) خلال العام الماضي.

إن استمرار التوسع في مشروع الاستيطان الإسرائيلي، بجميع جوانبه، أمر غير قانوني بموجب القانون الدولي، ويقوض الأمل لدى السكان، والثقة بين الأطراف، والحل القائم على وجود دولتين في حد ذاته. لقد استمر التخطيط لبناء المستوطنات وتقديم العطاءات خلال عام ٢٠١٨، ولكن بمعدلات أقل مقارنة بعام ٢٠١٧. وفيما يتعلق بالمستوطنات في المنطقة جيم، فقد تم تقديم خطط واعتمادها بخصوص ٨٠٠ ٤ وحدة سكنية، مقارنة بحوالي ٠٠٠ ٧ وحدة خلال عام ٢٠١٧. وتم الإعلان عن عطاءات من أجل ٩٠٠ ٢ وحدة، أي أقل قليلا من ٢٠٠ ٣ عطاء التي قدمت في السنة السابقة. وبالنسبة للمستوطنات في القدس الشرقية، تم تقديم خطط واعتمادها من أجل ١٠٠ ٢ وحدة عام ٢٠١٨، مقارنة بحوالي ١٠٠ ٣ وحدة عام ٢٠١٧، وتم الإعلان عن عطاء للمرة الأولى منذ عامين. وحوالي ربع الوحدات التي تم تخطيطها أو اعتمادها أو تقديم عطاءات بشأنها عام ٢٠١٨ مخططة لمستوطنات في مواقع نائية في عمق الضفة الغربية.

وفي هذا السياق، شهد هذا العام بعض التحركات المثيرة للقلق، بما في ذلك مواصلة بناء مستوطنة جديدة – أميشاي – في موقع استراتيجي مما يزيد من توطيد مجموعة المستوطنات في شرق شيلو، في قلب الضفة الغربية. كما وافقت السلطات الإسرائيلية على تشييد مبنى جديد في الخليل بعد توقف دام ١٦ عاما. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من القرارات القضائية والإدارية التي اتخذت خلال ٢٠١٨ أزالت العقبات القائمة منذ أمد بعيد أمام استخدام الأراضي الفلسطينية الخاصة لصالح المستوطنات.

وتواصل الأمم المتحدة عن كثب رصد الخطر المتمثل في عمليات هدم منازل الفلسطينين وتشريدهم في المنطقة جيم والقدس الشرقية. ففي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، هدمت إسرائيل ٤٢٢ مبنى مملوكا للفلسطينيين أو صادرتها بسبب عدم حيازة تصاريح البناء – ٢٤٥ في المنطقة جيم و ١٦٧ في القدس الشرقية. وتم تشريد ٤١١ شخصا، وهو ما يمثل زيادة طفيفة في عدد الهياكل المهدمة مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠١٧.

ومما يثير القلق بصفة خاصة الحالة في تجمع خان الأحمر في منطقة أبو الحلو. فالاستمرار في هدم منازل أهالي هذا المجتمع المحلي يمكن أن يشكل انتهاكا خطيرا لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي وأن يقوض آفاق حل الدولتين. وإنني أدعو

جميع الأطراف المعنية إلى العمل من أجل حل المسألة على نحو يتسق مع رغبة المجتمع واحتياجاته الحقيقية، وتمشيا مع التزامات إسرائيل القانونية الدولية.

وفيما يتعلق بالعنف على مدى العام الماضي، فعلى الرغم من أن غزة كانت الأكثر تقلبا، فإن خطر الانفجار في الضفة الغربية أيضا قد ازداد. ويساورني القلق إزاء الحوادث الأخيرة والتوترات المتزايدة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. فخلال الأشهر الثلاثة الماضية، شهدنا حوادث الطعن، وإطلاق النار، وثلاث هجمات الدهس المميتة ضد الإسرائيليين، أدت إحداها إلى وفاة طفل رضيع. كما شهدنا مقتل امرأة فلسطينية، قتلت رميا بالحجر. ولا يمكن أن يكون هناك أي تبرير لأي عمل من أعمال الإرهاب الوحشية، وأدعو الجميع إلى الانضمام إلى الأمم المتحدة في إدانتها بشكل قاطع. فهي تغذي انعدام الثقة والكراهية بين الشعوب.

وقد كانت الردود الإسرائيلية على الأحداث الأخيرة في الضفة الغربية قاسية، حيث قتل بعض مرتكبي الهجمات الأخيرة. وللأسف، فإن وقوع حوادث من قبيل إطلاق النار على رجل فلسطيني من ذوي الإعاقة النفسية والاجتماعية بينما كان يبتعد عن قوات الأمن، يؤجج شعورا بالخوف والغضب. فهذه الإجراءات لا تزال تفاقم مناخ الكراهية والخوف، وتدفع الإسرائيليين والفلسطينيين بعيدا عن إيجاد حل للنزاع.

كما ازداد العنف الذي يمارسه المستوطنون خلال عام ٢٠١٨، حيث سجل أعلى عدد من الحوادث منذ عام ٢٠١٤. لقد تم تدمير الآلاف من الأشجار المملوكة للفلسطينيين وما يزيد على مئات المركبات. وواصل المستوطنون دخول المواقع الفلسطينية، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات، ينطوي بعضها على وجود جنود إسرائيليين. وقد أسفرت هذه الحوادث عن مقتل اثنين من الفلسطينيين. وبينما أنوه بالجهود التي تبذلها السلطات لمنع العنف الذي يمارسه المستوطنون والتحقيق فيه، أدعو إلى اتخاذ المزيد من التدابير لكفالة أن تفي إسرائيل بالتزامها بحماية المدنيين والتحقيق في الهجمات ومحاسبة المسؤولين عنها.

وبينما ظلت غزة هادئة منذ التصعيد الأخير في تشرين الثاني/نوفمبر، فمن الأهمية بمكان ألا تفضي الأحداث التي وقعت في الضفة الغربية إلى إشعال النزاع من جديد في غزة. لقد عانى السكان في غزة بما فيه الكفاية، ويجب ألا يدفعوا ثمن العنف في أماكن أخرى.

وفي كل مرة، ومع اقتراب الأطراف إلى حافة الحرب، تنجح الجهود الدؤوبة التي تبذلها مصر والأمم المتحدة في منع نشوب نزاع شامل. وفي نهاية المطاف، إن ما يكفل إقامة سلام طويل الأجل هو إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت سلطة فلسطينية واحدة شرعية ديمقراطية وإنهاء الاحتلال. ومع ذلك، من الضروري في الوقت نفسه أن يتم الحفاظ على الهدوء الحالي بأي ثمن. فما من أحد يستطيع أن يتحمل نشوب حرب أخرى في غزة.

لقد شارك عشرات الآلاف من الناس في غزة، منذ آذار/مارس، في مظاهرات على طول السياج الحدودي، تحولت العديد منها إلى أعمال عنف. وطوال هذه الفترة، نشبت مئات من الحرائق في إسرائيل جراء أجهزة حارقة وبالونات وطائرات ورقية قادمة من غزة. وفي الفترة من أيار/مايو حتى تشرين الثاني/نوفمبر، شهدنا أخطر تصعيد منذ النزاع الذي وقع عام ٢٠١٤، حيث أطلقت حماس وغيرها من الجماعات المسلحة أكثر من ٥٠٠ صاروخ و ٧٠٠ قذيفة هاون باتجاه إسرائيل. وقتل ١٧٥ فلسطينيا بالذخيرة الحية الإسرائيلية، بمن في ذلك ٣٢ طفلا وامرأتين وثلاثة من العاملين في المجال الطبي. وقتل جندي إسرائيلي بنيران قناصة خلال المظاهرات. ويعد الإطلاق العشوائي للصواريخ وقذائف الهاون على المدن والقرى الإسرائيلية انتهاكا للقانون الدولي، حيث يعرض مئات الآلاف من المدنيين لخطر وشيك، ويتسبب في قدر كبير من الخوف والصدمات النفسية، لا سيما بالنسبة للأطفال.

ولا تزال هناك شواغل جدية إزاء فقدان الأرواح، لا سيما بين الأطفال، في سياق هذه الأعمال العدائية والاحتجاجات. ويمثل مقتل طفل يبلغ من العمر أربع سنوات مأساة يجب ألا تتكرر؛ إنني حزين على حياته القصيرة. إن قتل الأطفال أمر غير مقبول إطلاقا. وقوات الأمن الإسرائيلية مسؤولة عن ممارسة ضبط النفس، وينبغي ألا تستخدم الأسلحة النارية إلا في حالة الضرورة القصوى من أجل حماية الأرواح أو منع وقوع إصابة خطيرة جراء خطر وشيك. وحماس أيضا عليها التزام بحماية الأطفال، والتأكد من عدم تعرضهم للخطر.

إن استمرار حالات التحريض والخطوات الاستفزازية والتصريحات المؤججة للمشاعر تجتاح الخطاب العام للنزاع. وهي شديدة الخطورة وتهدد بالدفع بالحالة المضطربة بالفعل إلى نقطة الغليان. ولقد قلت مرارا وتكرارا في إحاطاتي الإعلامية المقدمة إلى المجلس أنه تقع على عاتق القادة مسؤولية عن الحد من التوترات، بدلا من تصعيدها؛ إلا أن البيانات التي تشجع على العنف استمرت خلال العام الماضي. وهذه الخطابات، ولا سيما إذا كانت تنكر حق وجود أحد الجانبين أو حقه في إقامة دولته، أو تمجد الإرهاب، خطيرة وتخدم أغراض المتطرفين خارج إسرائيل وفلسطين. كما أود أن أؤكد من جديد للأحزاب السياسية والزعماء المجتمعيين والدينيين على دعوة القرار إلى إدانة جميع أعمال الإرهاب بوضوح.

وللأسف، لم يشهد هذا العام أي خطوات إيجابية من الطرفين لعكس مسار الاتجاهات السلبية، أو إحراز التقدم في تنفيذ الاتفاقات الهامة الخطيرة التي وُقعت عام ٢٠١٧، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بالمياه والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية.

بل على العكس من ذلك، تسهل القرارات الإدارية والقانونية الإسرائيلية إضفاء الشرعية بموجب القانون الإسرائيلي على المستوطنات المقامة فوق الأراضي الفلسطينية الخاصة، وتهدد بتقويض الاستقرار المالي للسلطة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، تؤدي التدابير التقييدية المتخذة من جانب السلطة الفلسطينية على غزة إلى تفاقم الإغلاق الطويل الأمد لقطاع غزة، وتزيد من اتساع الفجوة السياسية والإدارية بين رام الله وغزة. ويجب وضع حد لهذه التدابير.

بيد أن إنجاز استعراض آلية إعادة إعمار غزة، وعلى وجه التحديد، التزام السلطة الفلسطينية وإسرائيل بمواصلة تعزيز الآلية يعد من التطورات الهامة. إن ذلك المثال النادر للمشاركة الإسرائيلية والفلسطينية المباشرة بتيسير من الأمم المتحدة يبين أن هناك مجالا للتعاون.

وقد جاهد الشركاء في المجال الإنساني أيضا من أجل الوفاء بولاياتهم في مواجهة ارتفاع الاحتياجات الإنسانية في ظل تخفيضات التمويل التي بلغت رقما قياسيا، وزيادة القيود المفروضة على حيز العمل الإنساني، والمحاولات الرامية إلى نزع الشرعية عن عمل المنظمات حسنة السمعة، التي تقدم الدعم الضروري للفلسطينيين الضعفاء. وأشجع الدول الأعضاء على دعم خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩.

وقد مكن الدعم المالي الهام المقدم من دولة قطر الأمم المتحدة من إيصال الوقود إلى محطة توليد الكهرباء في غزة، وما نتج عن ذلك من زيادة كبيرة في إمدادات الكهرباء للفلسطينيين في غزة. وأحث الجهات المانحة الأخرى على دعم العناصر الإضافية للمجموعة الاقتصادية الملحة والتدخلات الإنسانية في غزة التي أقرتها لجنة الاتصال المخصصة في نيويورك في أيلول/سبتمبر. وأرحب أيضا بالدعم السخي المقدم من الجهات المانحة، والذي أوشك أن بسد بالكامل العجز الذي واجهته الأونروا في السنة الماضية. وبالتطلع إلى عام ٢٠١٩. أحث البلدان المانحة أيضا على الحفاظ على مستويات التمويل التي تحققت هذا العام وزيادة عدد الاتفاقات متعددة السنوات.

إن مصير اثنين من المدنيين الإسرائيليين وجثث جنود جيش الدفاع الإسرائيلي المفقودين في غزة لا يزال أيضا شاغلا إنسانيا هاما بالنسبة لنا جميعا.

وفي حين لم يُحرز أي تقدم بشأن المصالحة بين الفلسطينيين، فمن الأهمية بمكان أن تستمر العملية الهامة التي تقودها مصر. وتقف الأمم المتحدة بحزم لدعم الجهود التي تبذلها مصر في هذا الصدد، وتحث الأطراف على بذل جهود جادة لضمان عودة الحكومة الفلسطينية الشرعية إلى غزة. إن قطاع غزة جزء، ويجب أن يبقى جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المقبلة كجزء من الحل القائم على وجود دولتين.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أنه لا يزال يساورني القلق إزاء ضعف توافق الآراء الدولي وانعدام الجهود الجماعية الرامية إلى التوصل إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات السابقة.

وأعتقد أنني أتكلم بالنيابة عنا جميعا اليوم عندما أقول إننا جميعا نتشاطر القلق لأننا في نهاية عام ٢٠١٨، لسنا أقرب إلى إحياء الجهود من أجل التوصل إلى حل عن طريق التفاوض. فبدون أفق سياسي، فإن جميع جهودنا الجماعية والفردية تسهم فقط في إدارة الصراع بدلا من حله.

ولن تتحقق التطلعات المشروعة للشعبين إلا إذا تحققت رؤيةُ الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن وفي ظل اعتراف متبادل بينهما، وبحيث تكون القدس عاصمة لإسرائيل وفلسطين، وتُحل جميع مسائل الوضع النهائي حلاً دائماً يتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية): عندما قدمت لأول مرة إلى الأمم المتحدة قبل عامين، فوجئت قليلا بهذه الجلسة الشهرية. إن قيام الأمم المتحدة بالنظر في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ليس بالأمر اللافت للنظر. ففي نهاية المطاف، تلك مسألة سلم وأمن دوليين. إن ما يلفت النظر هو تواتر المناقشة وتحيزها.

لقد سمعني أعضاء مجلس الأمن وأنا أقول هذا مرات عديدة: مشاكل الشرق الأوسط كثيرة، ومع ذلك ننفق قدرا كبيرا غير متناسب من الوقت على واحدة منها فحسب. لقد أثبت الأمم المتحدة أنها متحيزة بشكل يدعو إلى اليأس، كما شهدنا مرة أخرى قبل أسبوعين فقط عندما فشلت الجمعية العامة في إدانة نشاط حماس الإرهابي ضد إسرائيل.

وخلال العامين الماضيين، حاولت تقديم المزيد من القيمة إلى هذه الجلسة الشهرية باستخدام وقتي للحديث عن المشاكل الملحة الأخرى في الشرق الأوسط. لقد تكلمت عن عمليات النقل غير المشروع للأسلحة التي تقوم بها إيران ودعمها للإرهاب المزعزع للاستقرار في جميع أنحاء المنطقة. وتكلمت عن وحشية نظام الأسد في سورية. وتكلمت عن استخدام حماس غير المشروع والشيطاني للدروع البشرية. وتكلمت عن حزب الله الذي يهدد سلامة الشعب اللبناني، وانتهاكاته للسيادة الإسرائيلية، الأمر الذي تكشف بصورة أكثر وضوحا في الشهر الماضي. وتكلمت عن العراق، واليمن واللاجئين والأزمات الإنسانية.

وقد فعلت ذلك لسببين. فعلت ذلك لكي أوضح أن معظم مشاكل المنطقة لا علاقة لها على الإطلاق بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. كما قمت بذلك لتشجيع الأمم المتحدة على الابتعاد عن هوسها بإسرائيل. إن هوس الأمم المتحدة بهذه المسألة لم يكن مثمرا بالمرة. والأسوأ من ذلك في

الواقع، أنه أدى إلى نتائج عكسية. لقد وجهت رسالة واضحة وزائفة للفلسطينيين بأنه ربما يمكنهم تحقيق أهدافهم من خلال الاعتماد على الأمم المتحدة وليس من خلال المفاوضات المباشرة. ووجهت رسالة واضحة ودقيقة إلى الإسرائيليين بأنه لا يمكنهم الثقة في الأمم المتحدة. إن هذا الهوس المتحيز ليس الطريق إلى السلام. إنه الطريق لحالة جمود لا نهاية لها.

اليوم هو المرة الأخيرة التي أخاطب فيها هذه الجلسة الشهرية، كسفيرة للولايات المتحدة. ولهذا السبب، سوف أحيد عن ممارستي على مدى السنتين الماضيتين. اليوم، سأعالج المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية مباشرة. وبالنظر إلى سجلي، فإن بعض الناس قد يخلصون على وجه الخطأ إلى أني غير متعاطفة إزاء الشعب الفلسطيني. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. وهاك هي الطريقة التي انظر بها إلى هذا الأمر.

إسرائيل بلد حيوي وقوي ومزدهر. وما برحت تريد السلام مع جيرانها. وقد أظهرت بوضوح استعدادها لتقديم تضحيات كبيرة من أجل السلام، بما في ذلك عن طريق التخلي عن مساحات كبيرة من الأراضي. لكن إسرائيل لن تبرم اتفاق سلام بأي ثمن، وينبغي ألا تفعل ذلك. ولن تغير قرارات الأمم المتحدة، أو المقاطعة المعادية للسامية أو التهديدات الإرهابية ذلك على الإطلاق. وطوال فترة وجودها، وحتى اليوم، ما برحت إسرائيل محاطة بالتهديدات لأمنها. وسيكون من الحماقة بالنسبة لها أن تدخل في صفقة تضعف أمنها. ومع ذلك، وحتى في مواجهة التهديدات المستمرة، أصبحت إسرائيل إحدى الدول الرائدة في العالم. إن إسرائيل تريد اتفاق سلام ولكنها لا تحتاج إلى مثل هذا الاتفاق.

ثم هناك الشعب الفلسطيني ومثله في ذلك مثل الإسرائيليين، هو شعب أبي عن استحقاق. وهو أيضا لا يحتاج إلى قبول اتفاق السلام بأي ثمن. غير أن حالة الشعب الفلسطيني مختلفة جدا. فالفرص الاقتصادية، والرعاية الصحية، وحتى الكهرباء، كلها شحيحة في الأراضي الفلسطينية. ويحكم الإرهابيون جزءا كبيرا من الأراضي، مما يقوض سلامة جميع المدنيين. إن الشعب الفلسطيني يعاني معاناة رهيبة، بينما تتشبث قيادته بمطالب عمرها ٥٠ عاما وأصبحت أقل واقعية يوما بعد يوم. إن ما ينتظر الشعب الفلسطيني جراء اتفاق السلام آفاق تحسن كبير في نوعية حياته ومزيدا من السيطرة على مستقبله السياسي.

وقد حان الوقت لأن نواجه الحقيقة الصعبة: إن كلا الجانبين سيستفيد إلى حد كبير من اتفاق السلام، لكن الفلسطينيون سيستفيدون أكثر، وسيخاطر الإسرائيليون أكثر. وإزاء هذه الخلفية، وضعت إدارة ترامب خطتها للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين. لا أتوقع من أي شخص أن يعلق على اقتراح للسلام لم يقرأه. لكنني قرأته، وسأشاطركم بعض الأفكار بشأنه الآن.

فبخلاف المحاولات السابقة لمعالجة هذا الصراع، ليست هذه الخطة مجرد صفحات قليلة تتضمن مبادئ توجيهية غير محددة ومملة. إنها أطول كثيرا وتتضمن قدر أكبر كثيرا من التفصيل المتعمق. إنها تُدخل عناصر جديدة في المناقشة، مستفيدة من عالم التكنولوجيا الجديد الذي نعيش فيه. وتُقر بأن الحقائق على أرض الواقع في الشرق الأوسط قد تغيرت بطرق قوية وهامة جدا. وهي تنطوي على الواقع الذي مفاده أن ما كان يُعد أمرا غير معقول من قبل، يمكن القيام به اليوم.

وستكون هذه الخطة مختلفة عن جميع الخطط السابقة. والسؤال الحاسم هو ما إذا كانت الاستجابة ستكون مختلفة بأية صورة. هناك أمور في الخطة ستنال رضا كل الأطراف، وهناك أمور فيها لن تعجب الجميع. ومن المؤكد أن ذلك ينطبق على الإسرائيليين والفلسطينيين، ولكنه ينطبق أيضا على كل بلد في العالم مهتم بهذا الموضوع. ولذلك، فإن على كل بلد أو طرف أن يتخذ خيارا مهما. ويمكن لأعضاء المجلس التركيز على أجزاء الخطة التي لا تعجبهم. وسيكون ذلك أسهل شيء

بالنسبة للأطراف غير المسؤولة، أي رفض الخطة ببساطة لأنها لا تلبي جميع مطالبها. ومن ثم، سنعود إلى الوضع الراهن الفاشل المستمر منذ ٥٠ عاما، دون أن تكون هناك أي آفاق للتغيير. وستستمر إسرائيل في النمو والازدهار. وستستمر معاناة الشعب الفلسطيني وسيتواصل قتل الأبرياء من الجانبين.

أما خيارهم الآخر فهو التركيز على أجزاء الخطة التي تعجبهم والتشجيع على المضي قدما في المفاوضات. ويمكنني أن أؤكد للمجلس أن هناك الكثير مما سيعجب كلا الجانبين. وفي نهاية المطاف، وكما هو الحال دائما، فإن القرارات النهائية ليست بيد أحد سوى الطرفين نفسيهما. إذ سيقرر الإسرائيليون والفلسطينيون مستقبلهم بأنفسهم. وسيقررون ما هي التضحيات التي هم على استعداد لتقديمها، وسيحتاجون إلى قادة يملكون رؤية حقيقية للقيام بذلك. ولكن أصدقائي في الأمم المتحدة، ولا سيما إخواني وأخواتي العرب والأوروبيين، سيؤدون دورا بالغ الأهمية وسيواجهون نفس الخيار. الخيار بين مستقبل مفعم بالأمل يتخلص من مطالب الماضي المستهلكة والبالية وغير الواقعية، ومستقبل أكثر قتامة تتمسك الأطراف فيه بنقاط النقاش التي ثبت فشلها في الماضي. وسيراقب العالم الحالة. والأهم من ذلك، أن الفلسطينيين والإسرائيليين سيُراقِبون. وستتأثر استجابتهم باستجابتنا.

لقد استمعت لآراء الكثيرين من أصدقائي العرب على انفراد. وقد قالوا إنهم يعرفون أن ثمة حاجة ماسة إلى حل، ولكن حكومات دولهم ما برحت غير راغبة في التكلم مع الجماهير في تلك الدول بشأن ما هو واقعي أو مع الزعماء الفلسطينيين بشأن الضرر الذي يلحقونه بشعبهم. وباتخاذهم للطريق السهل، فإنهم يقولون في الواقع إن الشعب الفلسطيني لا يمثل أولوية بالنسبة لهم لأنه لو كان يمثل أولوية بالنسبة لهم، لجلسوا جميعا في غرفة لمساعدة الجانبين على العودة إلى طاولة المفاوضات.

أما بالنسبة للشعب الأمريكي، فقد أثبتنا مرارا وتكرارا التزامنا بالسلام في الشرق الأوسط. وسنظل نمد يد صداقتنا إلى الشعب الفلسطيني، الذي ما فتئنا ندعمه ماليا أكثر مما دعمه أي بلد آخر. وسيكسب الفلسطينيون كل شيء بالانخراط في مفاوضات السلام، ولكن أيا كان قرار الآخرين، يجب أن يعرف العالم بأن أمريكا ستظل ثابتة في دعمها لإسرائيل وشعبها وأمنه. إن هذه أواصر ثابتة تربط بين شعبينا، وتلك الأواصر، أكثر من أي شيء آخر، هي التي تجعل السلام ممكنا. وآمل عندما أصبح مراقبة خارجية – بعد أن استثمرت الكثير من الوقت في هذه المسألة – أن نكون قد توقفنا عن إجراء هذه المناقشة نفسها والاستماع إلى الخطب القديمة ذاتها في السنوات المقبلة.

السيد العتيبي (الكويت): نتقدم في البداية بالشكر للسيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته القيمة، ونؤكد له مجددا على دعم دولة الكويت الكامل للدور الذي يقوم به من أجل تحقيق السلام في القضية الفلسطينية التي طال أمدها وتنامت وطأتها على الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، الذي يعيش تحت قسوة الاحتلال لأكثر من خمسة عقود من الزمن. ولزميلتنا العزيزة السفيرة نيكي هيلي، أنا سعيد جدا أن تتطرق، في آخر خطاب لها في مجلس الأمن، وهو خطاب مهم جدا، إلى موضوع النقاش، وهو موضوع القضية الفلسطينية، وكذلك اطلاعنا على بعض ملامح خطة السلام التي ستطرحها الولايات المتحدة في القريب العاجل.

نشيد مجددا بالجهود التي يبذلها السيد ملادينوف مع الأطراف المعنية لتحسين الحياة اليومية لسكان قطاع غزة، والتي أثمرت عن انتهاء الاستعراض المشترك لآلية إعادة إعمار غزة من أجل تعزيز فعاليتها وتطوير أداءها، ونتطلع إلى تنفيذ توصيات هذا الاستعراض بحلول ١ كانون الثاني/يناير المقبل. وفي هذا الإطار، كنا نتطلع إلى أن يقدم الأمين العام تقريرا مكتوبا عن حالة تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) لهذا الشهر، وذلك على غرار التقرير المكتوب الأول المقدم في شهر حزيران/يونيو الماضي (انظر (S/PV.8289)، حينما استجاب مشكورا لطلب ١٠ دول

من أعضاء مجلس الأمن إلا أن ذلك لم يحدث، مع الأسف، في هذا الشهر. وعليه، فإننا ندعو إلى زيادة عدد التقارير المكتوبة عن حالة تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) خلال عام ٢٠١٩ وعدم الاكتفاء بتقرير مكتوب واحد في السنة، عملا بأحكام هذا القرار وتماشيا مع المذكرة الرئاسية S/2010/507، وأسوة بما هو متعارف عليه في سائر القضايا المطروحة على جدول أعمال مجلس الأمن.

لقد استمعنا بحرص، كعادتنا، لما استعرضه السيد ملادينوف في إحاطته، وخاصة تلك التي تعرضت لها الضفة الغربية، والتي عادت وأكدت لنا من جديد مدى خطورة ما آلت إليه الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة بسبب الجرائم التي ما فتئت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته وحقوقه غير القابلة للتصرف، والتي كان آخرها العدوان الإسرائيلي في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وعموم الأرض الفلسطينية المحتلة، والذي استهدف حياة السكان المدنيين الفلسطينيين والمباني السكنية والإعلامية والبنية التحتية المدنية. وقد راح ضحية هذا العدوان الإسرائيلي الجديد عشرات الشهداء والجرحى المدنيون العزل الذين قُتلوا وأُصيبوا ضمن مسلسل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية.

أربع سنوات وثمانية أشهر، هذا كان سن آخر طفل راح ضحية الجرائم التي تواظب القوات الإسرائيلية المحتلة على ارتكابها دون هوادة ضد المدنيين الفلسطينيين. وقد رأينا صور تشييع المئات من المواطنين في بلدة عبسان في مدينة خان يونس يوم الأربعاء الموافق ١٢ كانون الأول/ديسمبر الماضي، جثمان الطفل أحمد أبو عابد. إن جريمة قتل هذا الطفل تُعتبر الجريمة الـ ٤٢ لعدد الأطفال الفلسطينيين الذين قُتلوا منذ بداية مسيرات العودة الكبرى شهر آذار/مارس الماضي، حيث استشهد ما يفوق على ٢٣٠ فلسطينيا خلال تلك الفترة فقط وفاق إجمالي عدد المصابين ٠٠٠ ٢٤ مصاب. وقد كشفت تقارير منظمة أطباء بلا حدود أن إصابات ما يفوق على ألف جريح في قطاع غزة، قد تسببت لهم في إعاقات دائمة بسبب إصابتهم بالنيران الحية لجيش الاحتلال الإسرائيلي.

يجب على مجلس الأمن ألا يقف مكتوف الأيدي أمام هذه الجرائم الإسرائيلية الممنهجة ضد أبناء الشعب الفلسطيني، من المدنيين العزل، والتي تُعتبر جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلينا أن نتحمل مسؤوليتنا كأعضاء في مجلس الأمن وأن نضع حدا لتمادي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في مثل هذا التصرف غير المشروع والاستفزازي، في خرق متعمد وخطير للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة.

وندعو الأمم المتحدة والأمين العام إلى إنفاذ قرار الجمعية العامة دإ ١٠/٢٠، حول حماية المدنيين الفلسطينيين، من خلال تطبيق خيارات حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، الواردة في تقرير الأمين العام الأخير (A/ES-10/794)، وحث دول ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة في حماية المدنيين الفلسطينيين وتشكيل آلية عملية وفعالة لتنفيذ ما جاء في قرار الجمعية العامة وتقرير الأمين العام.

كما نطالب المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، بتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي أكد على أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام، وطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وكذلك التأكيد على تنفيذ القرارات الدولية الأخرى ذات الصلة، القاضية بعدم شرعية وقانونية الاستيطان الإسرائيلي، بما فيها قرارا مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨١).

في الوقت الذي نجدد إدانتنا للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المسجد الأقصى المبارك وما يتعرض له من انتهاكات واقتحامات وأخطار جسيمة ويومية، تستفز مشاعر المسلمين والعرب في ظل الزيادة الملحوظة لوتيرة هذه الاعتداءات في الآونة الأخيرة بصورة غير مسبوقة، مما ينذر بوجود خطة مبيته لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم إلى ما لا تحمد عقباه، نرحب بإعلان المملكة الأردنية الهاشمية عن تنظيم مؤتمر دولي بعد يوم غد الخميس، الموافق ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، تحت عنوان ''نداء للمسجد الأقصى المبارك'' بمشاركة عربية ودولية واسعة بهدف التشاور في سبيل نصرة المسجد الأقصى ودعم القدس ومقدساتها الإسلامية.

ونؤكد في هذا الصدد على رفضنا وإدانتنا لكافة الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وبخاصة المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك، وتقسيمه زمانيا ومكانيا، وتقويض حرية صلاة المسلمين عبر إبعادهم عنه.

وختاما، نرحب بقرار الجمعية العامة (٨٩/٧٣) الذي اتخذ منذ أيام وتم تقديمه من قبل أيرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي تحت عنوان ''إقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط''. ونجدد دعمنا وتأييدنا لحل النزاع العربي – الإسرائيلي وفق قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، بكافة عناصرها، التي نصت على أن السلام الشامل مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها يجب أن يسبقه إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية؛ واعترافها بدولة فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير، وبحق العودة وتعويض اللاجئين الفلسطينيين وحل قضيتهم بشكل عادل وفق قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د–٣)؛ ورفض أية صفقة أو مبادرة لحل النزاع لا تنسجم مع المرجعيات الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية بشأن التطورات في الشرق الأوسط. ولا تزال الحالة في هذه المنطقة المنكوبة بالأزمات القديمة والجديدة محفوفة بالمشاكل وتتطلب بذل جهود جماعية كبيرة، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن. إن السبيل الوحيد الذي يمكننا من إحراز تقدم بشأن تحقيق الاستقرار وتطبيع الحالة في المنطقة هو العمل معا، بغض النظر عن الاختلافات في نهجنا. وبإظهار أوسع جبهة متحدة ممكنة، وهو ما دعا إليه رئيس روسيا فلاديمير بوتين، يمكننا أن نحقق إنجازات جوهرية في مجال مكافحة الإرهاب. فمعا يمكننا أن نضع حدا لإراقة الدماء في اليمن، ونحقق الاستقرار في ليبيا، ونساعد اللاجئين السوريين على العودة إلى ديارهم، ونعالج أزمة الهجرة العالمية، وندعم التطبيع في العراق، وننهي حالة الجمود في الأزمات الأخرى. وبطبيعة الحال، يمكننا بجهودنا المشتركة التوصل إلى تسوية في عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية. ويمكننا أن نقول ذلك استنادا إلى تجربتنا للعلاقات الودية مع الدول العربية وفلسطين وإسرائيل. إن الأسس لتعاوننا قائمة. وهي تستند إلى القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والعديد من قرارات مجلس الأمن. وينبغي أن تتمثل أدواتنا الرئيسية في الحوار والوساطة، وينبغي أن نمتنع عن اتخاذ خطوات انفرادية. ولا يمكننا التوصل إلى حلول دائمة لهذه الأزمات بأية طريقة أخرى.

إن الحاجة أكبر إلى اتخاذ إجراء جماعي عاجل فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية – الإسرائيلية، التي تقع في قلب الاضطراب في الشرق الأوسط. وتسوية هذه المسألة أمر أساسي لتحسين الحالة في المنطقة بأسرها. ومن دواعي الأسف أنه تعين علينا

أن نستخلص، إزاء خلفية من المحاولات المتكررة بصورة متزايدة للمراجعة العدوانية لاتفاقات ثابتة في السابق تهدف إلى تحقيق تسويات فلسطينية – إسرائيلية وعربية – إسرائيلية على أساس معترف به دوليا، أن آفاق استئناف عملية للتفاوض لا تزال ضعيفة. يزداد باستمرار سوء الفهم وانعدام الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ويبرز إلى الصدارة تكثيف المواقف العدوانية وأعمال العنف والتدابير الانفرادية والتصريحات الاستفزازية. ولكن هناك بديلا للتطورات الحالية، وهو يستلزم تنفيذ الخطوات المبينة في تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لعام ٢٠١٦. إن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير ستمكننا من وقف أعمال العنف، التي يقع ضحايا لها الفلسطينيون والإسرائيليون على السواء، ومن معالجة العوامل المألوفة المزعزعة للاستقرار التي تحول دون إحراز تقدم في العملية السياسية، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية والقطيعة بين الضفة الغربية وغزة. ومن شأن إخضاع ذلك القطاع لسيطرة السلطات الشرعية في رام الله في ظل قيادة الرئيس عباس أن يعزز الجهود الإنسانية التي يبذلها المجتمع الدولي هناك. وينبغي أن نؤكد بشكل خاص على أن كل خطوة تتخذ ينبغي أن تكون موجهة إلى ضمان الوحدة الفلسطينية واستعادة هذه الوحدة.

ومن الأمور الملحة أن نكثف جهودنا الدبلوماسية الجماعية من أجل منع انهيار الجهود التي بذلها بصورة مشتركة المجتمع الدولي – نحن جميعا – بما في ذلك في مجلس الأمن، من أجل تهيئة الظروف لتنفيذ الحل العملي الوحيد، وهو إقامة دولتين عن طريق المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. إن الحوار المباشر هو الذي يمكن من إيجاد حلول لجميع مسائل الوضع النهائي فيما يتعلق بالقدس واللاجئين والحدود والأمن. وتجاهل تلك المشاكل لن تنجح. ويجب أن يراعي أي اتفاق في المستقبل هذه المسائل، وهي في غاية الحساسية والأهمية لكلا الطرفين.

وستواصل روسيا الحفاظ على موقفها القائم على المبدأ والثابت ومفاده أن التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين والعرب والإسرائيليين يمكن أن يتحقق على أساس المبادئ المعترف بها دوليا، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية، ومبادئ مدريد – بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام – وصيغة الحل القائم على وجود دولتين، الذي ينص على أن تنشأ، من خلال المفاوضات، دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. إن السياسات التي تسعى لتغيير الحقائق على أرض الواقع غير مقبولة، ونرفض أعمال العنف بأي شكل من أشكالها. ونرى أن توسيع المستوطنات الإسرائيلية، وهدم الممتلكات الفلسطينية وطرد الأسر الفلسطينية أعمال غير قانونية.

وستواصل روسيا الاضطلاع بدور فعال في استعادة السلام في إسرائيل وفلسطين والشرق الأوسط برمته، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن ومشاركا في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، التي تبقى صيغة الوساطة الوحيدة التي أقرتها قرارات مجلس الأمن. ولا يزال اقتراح روسيا بعقد اجتماع قمة في روسيا بين زعيمي فلسطين وإسرائيل مطروحا على الطاولة. وسنواصل تقديم المساعدة إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تحدث أنشطتها الإنسانية الحيوية آثارا هامة لتحقيق الاستقرار في الأراضي الفلسطينية وبلدان الشرق الأوسط.

وفي الختام، نود مرة أخرى أن ندعو إلى بذل جهود جماعية حقيقية في الشرق الأوسط. وبالرغم من الوقائع المتغيرة، يجب علينا أن نساعد في تهيئة الظروف التي تفضي إلى تعزيز جو عام للثقة، وهو أمر بالغ الأهمية للعلاقات بين الدول العربية وإسرائيل وإيران. ونود أن تذكر الأعضاء بأن مجلس الأمن في قراره ٥٩٨ (١٩٨٧)، وجه الأمين العام إلى أن يعمل مع أصحاب المصلحة الإقليميين بشأن اتخاذ تدابير لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. وقد حان الوقت لتنفيذ ذلك القرار. وفي ذلك السياق، نعتقد أن المخطط الروسي لتحقيق الأمن في الخليج الفارسي يمكن

أن يكون مفيدا للغاية. إن روسيا على استعداد للعمل بشأن جميع تلك الجوانب، وغيرها، مع الشركاء المهتمين على أساس الانفتاح والنزاهة.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص ملادينوف على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم وعلى جهوده الدؤوبة، التي نقدرها تقديرا كبيرا. وتستحق الأمم المتحدة ووكالاتها الإشادة على العمل الذي تضطلع به على أرض الواقع فيما ندرك أنها بيئة صعبة وفي بعض الأحيان متفجرة.

وهذه المرة الأخيرة التي ستتكلم فيها السويد بشأن هذه المسألة في القاعة، إذ أننا نصل إلى نهاية فترتنا التي استمرت عامين بصفتنا عضوا في مجلس الأمن. ولذلك أود أن أبدأ بياني ببعض الأفكار الواسعة، في نفس سياق ما قاله السفير هيلي، الذي أود أن أشكره على تقديمه لنا رؤى ثاقبة في التفكير الحالي في الولايات المتحدة بشأن الكيفية التي يمكن بها السعي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وأن أقول إنه بالنسبة لنا تبقى الولايات المتحدة شريكا رئيسيا في ذلك المسعى.

عندما انضمت السويد إلى المجلس، كان ثمة بصيص أمل في تحقيق السلام في الشرق الأوسط. إذ قام المجلس حينئذ لتوه باتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وكانت فرنسا بصدد تنظيم المؤتمر الدولي المعني بالحل القائم على وجود دولتين، فيما أعلنت الإدارة الجديدة للولايات المتحدة التزامها بحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

واليوم، نُدرك بقلوب مثقلة بالأسى أن الآمال باتت واهية، فليس ثمة عملية للسلام في الأفق. والحل القائم على وجود دولتين أصبح بعيد المنال أكثر فأكثر نظراً إلى أن الحقيقة على أرض الواقع تميل صوب توسّع المستوطنات الإسرائيلية. وقد زادت الحالة البائسة التي يعيشها شعب غزة تدهورا فصارت أزمة إنسانية، مما يجعل من غزة على نحو متزايد مكاناً لا يصلح العيش فيه وعلى شفا الانهيار الاجتماعي والاقتصادي. وينجم عن انتشار العنف في الميدان خسائر مأساوية في الأرواح من الجانبين، مما يزرع الخوف بين الإسرائيليين والفلسطينيين ويقضي على آمال السلام التي يحملها الشباب الذين يمثلون ما يسمى جيل ما بعد أوسلو.

وكانت الفكرة الكامنة وراء القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) هي أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته وأن يعكس هذا الاتجاه السلبي. ولا يزال القرار على ذات القدر من الأهمية بعد مرور سنتين على اعتماده. وتعكس عناصره الأساسية – المطالبات بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية وإنهاء أعمال العنف – خطورة الحالة على أرض الواقع.

إننا نشعر ببالغ القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية وتصاعد العنف في الضفة الغربية والقدس. وندين بشدة أعمال العنف ضد المدنيين التي أسفرت عن خسائر مأساوية في الأرواح في الأيام الأخيرة. ولا يمكن أبداً التسامح مع الإرهاب. إننا ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى تهدئة الحالة ووقف الهجمات ضد المدنيين. وعلى قوات الأمن من الجانبين أن تمارس ضبط النفس بغية تجنب التصعيد والمزيد من الخسائر في الأرواح.

ونكرر الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي. فسياسة إسرائيل الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي. وندين القرارات الإسرائيلية بالمضي في تشييد وحدات استيطانية إضافية، بما في ذلك في الخليل والقدس الشرقية. إذ يقوض التوسع الاستيطاني غير القانوني على نحو خطير الحل القائم على وجود دولتين ويحجب كل أمل في السلام.

كما يساورنا القلق إزاء هدم المنازل الفلسطينية وإزاء حقيقة أن السكان الفلسطينيين عرضة لخطر النقل القسري إلى المنطقة جيم، ونحث السلطات الإسرائيلية على عدم الإقدام على تدمير قرية البدو، خان الأحمر، لأن من شأن ذلك أن يكون ذا

عواقب وخيمة على سكانها، بمن فيهم الأطفال. وتقع القرية في المنطقة هاء-١، وهو موقع يحظى بأهمية استراتيجية للحفاظ على التواصل الجغرافي لأراضي دولة فلسطينية.

وفي ظل هذه الخلفية الكئيبة، يجب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء، وإلا فقد ينتهي بنا الأمر إلى حقيقة الاحتلال الأبدي وواقع الدولة الواحدة. لقد كان القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) معلما هاما، ويُعدّ تنفيذه أمرا أساسيا للعودة إلى طريق السلام.

ولذلك، فإننا نشعر بخيبة الأمل لعدم تعميم أي تقرير خطي بشأن تنفيذ القرار قبل هذه الجلسة، وفق الممارسة المتبعة إزاء جميع المسائل الأخرى. إنها مسألة تمس مصداقية المجلس من حيث الكيفية التي نُدير بها أعمالنا، ولن يُفضي إهمال موافاة المجلس بالمعلومات بشأن هذه المسألة إلا إلى إبعاد المجلس عن الاضطلاع بمسؤولياته. فالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) قرارٌ اعتمده المجلس ولا يمكن التغاضي عنه. ولم يكن التقرير الشفوي الذي استمعنا إليه للتو إلا قائمة طويلة من الأحداث والحوادث، يخلف كل منها مصائب شخصية ويزرع اليأس. وإلى جانب العديد من الوفود الأخرى، نود أن يقدم الأمين العام في المستقبل تقارير خطية ومنتظمة، بحيث نتمكن من تحضير هذه الاجتماعات على النحو المناسب ومن التركيز على أحلك الحقائق على أرض الواقع وكيفية تحسينها.

أما على الصعيد الفردي، فلا بد لنا بوصفنا دولاً أعضاء أن نعجّل بتنفيذ القرار، الذي يدعونا جميعا إلى أن نميز في معاملاتها ذات الصلة، بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ويتبع الاتحاد الأوروبي سياسات واضحة فيما يتعلق بهذا التمييز. فلا يمكن الترويج لمنتجات المستوطنات بوصفها منتجات إسرائيلية، ويجب أن تشير جميع الاتفاقات المبرمة بين دولة إسرائيل والاتحاد الأوروبي صراحة إلى عدم انطباقها على الأراضي المحتلة. ولا يشكل ذلك مقاطعة ويتفق تماما مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وإننا نشجع الدول الأعضاء الأخرى على انتهاج سياسات مماثلة.

نحن ملتزمون بتحقيق السلام في الشرق الأوسط تماما كغيرنا. وخلال فترة عضويتنا في المجلس التي دامت عامين، شهدنا تحديات تواجه توافق الآراء الدولي بشأن السلام، فضلا عن محاولات ترمي إلى إقصاء مسائل الوضع النهائي من مناقشاتنا. ولذلك نود أن نؤكد مرة أخرى دعمنا لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات السابقة. ويجسد موقفنا وموقف الاتحاد الأوروبي قاطبة استمرار وجود توافق واسع في الآراء على الصعيد الدولي بشأن الحل القائم على الدولتين، على النحو الوارد في القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة مؤخرا ٨٩/٧٣، والذي قدمته أيرلندا.

وأي خطة سلام لا تعترف بهذه المعايير المتفق عليها دوليا ستكون فرص نجاحها ضئيلة وستتعارض والمواقفَ الأساسية للاتحاد الأوروبي. ومن غير الممكن أن نعيد فتح صفحة بيضاء. ولا يمكننا سحب المسائل المتعلقة بالوضع النهائي من على طاولة مناقشاتنا إلا عندما يتم حلها عن طريق التفاوض بين الطرفين.

ولا يتعلق تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بالتحيّز إلى أحد الجانبين. فالسويد تربطها علاقات صداقة منذ عهد طويل بشعب إسرائيل وشعب فلسطين. إنما يتعلق الأمر بمسؤولية المجتمع الدولي عن إنقاذ جيل آخر من الشبان الإسرائيليين والفلسطينيين من النشوء في واقع يسوده التوتر والريبة والنزاع باستمرار.

والهدف هو أن نضمن أن يظل بمقدورنا تحقيق هدف إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، والقدس عاصمتهما في المستقبل لهما وموطن لثلاث

ديانات عالمية. والهدف هو أن يظل الأمل في تحقيق السلام في الشرق الأوسط حياً.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ كلمتي، هل لي، من خلال الوفد الأمريكي، أن أعرب عن تقديري للسفيرة هيلي فيما يخص فترة عملها في المجلس. فقد كان طموحها إزاء المجلس والتزامها بتحقيق النتائج بفعالية بمثابة قوة ساعدت فعلا على دفع المسائل المطروحة قدماً وحفزنا على معالجتها. ولذا أطلب من وفد الولايات المتحدة أن يبلغها شكري الجزيل على ذلك، وسأتطرق إلى ما قالته بشأن عملية السلام بعد قليل. كما أود أن أشكر المنسق الخاص. وأؤيد تماما ما قاله السفير السويدي مشيداً به وبفريقه في ظل هذه الظروف الصعبة.

وكما أشار آخرون، مرّ عامان منذ أن اتخذ المجلس القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ولم تتخذ إسرائيل أي إجراءات لوقف النشاط الاستيطاني خلال هذه الفترة. وفي الواقع، استمر النشاط الاستيطاني. كما مضت حكومة إسرائيل في إصدار تشريعات ذات أثر رجعي تخص مركز حفات جلعاد الاستيطاني. إننا نشعر ببالغ القلق إزاء إعلان الحكومة في الأسبوع الماضي عن إضفاء طابع شرعي بأثر رجعي على آلاف المنازل الأخرى في الضفة الغربية، وبناء ٨٢ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة عوفرا والمضي في إنشاء منطقتين صناعيتين جديدتين في الضفة الغربية.

إن موقف المملكة المتحدة بشأن المستوطنات واضح. فهي غير قانونية بموجب القانون الدولي. وتمثل المستوطنات عقبة أمام تحقيق السلام، وتهدد القابلية الجغرافية لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ولهذا السبب أيدنا القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ونحث حكومة إسرائيل على العدول عن سياسة التوسع الاستيطاني التي تنتهجها.

وفي الوقت نفسه، نرى أن عمليات الهدم مستمرة، بما في ذلك في القدس الشرقية. ونشعر بالقلق إزاء هدم ١٦ شركة تجارية صغيرة في مخيم شعفاط للاجئين في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وبما أنه لا يوجد أي تخطيط حضري صالح لهذا المعسكر، يُضطر الفلسطينيون إلى اللجوء إلى البناء دون تصاريح. كما أننا نرصد عن كثب التطورات الجارية في الشيخ جراح وسلوان، حيث يتعرض مئات من الفلسطينيين لخطر الطرد. ويتفاقم هذا الخطر من جراء التطورات التشريعية والأحكام القضائية الإسرائيلية الأخيرة. وسنواصل دعم الوجود الفلسطيني في القدس الشرقية، بسبل منها برامج لتقديم المساعدة القانونية لمن يواجهون خطر الهدم أو الطرد.

ونرحب بالتأجيل المؤقت لخطط تفكيك منازل أهالي المجتمع البدوي في خان الأحمر، ولكن لا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء مصير ذلك المجتمع المحلي. وقد قالت الأمم المتحدة إن عملية الهدم هذه قد تكون نقلا قسريا في انتهاك للقانون الإنساني الدولي. وكما قلت من قبل في هذه القاعة، ليست إسرائيل ملزمة بأي حال من الأحوال بهدم خان الأحمر. وبوسعها أن تغير رأيها، ونحثها على القيام بذلك.

ونتطلع إلى أن تضع الحكومة الإسرائيلية قواعد واضحة وشفافة لتشييد المباني الفلسطينية من أجل إنهاء دورة البناء غير القانوني وعمليات الهدم.

وفيما يتعلق ببعض المسائل الأخرى التي أثارها المنسق الخاص، فإنني أؤيده بلا تردد فيإدانة جميع الهجمات الإرهابية إدانة تامة، بغض النظر عن الجهة التي تعرضت لها. ونتشاطره القلق إزاء شدة هذه الهجمات، ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا من الجانبين.

وفي سياق القرار المتعلق بحماس الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخرا (A/73/L.42)، ألاحظ أنه كان يمكن ببساطة اعتماده بأغلبية ٣٠ صوتا لولا شرط أغلبية الثلثين. غير أنني أعتقد أن أغلبية ٣٠ أغلبية كبيرة جدا وتدل على اتجاه التيار.

وبالانتقال إلى الحالة الإنسانية في غزة، فقد أعلنت المملكة المتحدة أمس عن تمويل إضافي طارئ بمقدار ٧ ملايين دولار

لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لتوفير الغذاء للاجئين في غزة. ويجب إيلاء الأولوية الفورية للتخفيف من القيود المفروضة على التنقل وإمكانية الوصول، والتخفيف من حدة التوتر وتجنب اندلاع نزاع آخر. ونتوقع من حماس والسلطة الفلسطينية وإسرائيل بذل قصارى جهدهم لمنع التصعيد. وما زلنا نؤيد اتخاذ خطوات ملموسة صوب تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين وتوحيد قطاع غزة والضفة الغربية تحت إدارة فعالة للسلطة الفلسطينية. وأرحب بالجهود التي يبذلها المنسق الخاص في هذا الصدد.

وأود أن أتناول ما ذكرته السفيرة هيلي بشأن عملية السلام. إننا نرحب كثيرا بالتأكيد على أن ثمة خطة جاهزة للولايات المتحدة، ونتطلع إلى تلقيها ودراستها في الوقت المناسب. ونحن نوافق على أنه سيكون مطلوبا بوضوح من كلا الجانبين اتخاذ قرارات صعبة من أجل تحقيق السلام ونتفق على أنه سيتعين على الدول الأوروبية والعربية الاضطلاع بدور هام في دعم أي خطة سلام. ونتطلع الآن إلى أن يتخذ الطرفان خطوات لبناء الثقة وتهيئة البيئة الملائمة حتى يتسنى نجاح أي عملية سلام.

إن من الواضح جدا، بالنسبة للمملكة المتحدة، أن المعايير المعروفة هي أسلم إطار للسلام العادل والدائم. فأولا، يجب أن يكون هناك اتفاق بشأن حدود الدولتين على أساس خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع تبادل متعادل للأراضي حسبما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين. وثانيا، يجب أن تحترم الترتيبات الأمنية للفلسطينيين سيادتهم وأن تظهر أن الاحتلال قد انتهى؛ وبالنسبة للإسرائيليين، فإنها يجب أن تحمي أمنهم. وثالثا، لا بد من إيجاد حل عادل ومنصف وواقعي ومتفق عليه لقضية اللاجئين. ورابعا، ينبغي الوفاء بتطلعات الطرفين بالنسبة للقدس ويجب إيجاد طريقة من خلال المفاوضات للتوصل إلى حل لوضع القدس كعاصمة مستقبلية للدولتين.

ويترتب على هذا أننا ما زلنا نعتقد أن حل الدولتين لا يزال يشكل أفضل نتيجة لعملية السلام. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع الطرفين كليهما، فضلا عن الشركاء الإقليميين والدوليين، دعما لهذا الهدف.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أشكر نيكولاي ملادينوف على إحاطته التي كانت، كالعادة، منيرة للغاية، وكذلك على التزامه المستمر. وأشارك بقية أعضاء المجلس، من حيث المبدأ، في الإعراب عن أسفنا إزاء أن التقرير الفصلي المُقدم إلينا اليوم، عملا بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٥)، ليس تقريرا خطيا. وفي غياب أي توضيح خلاف ذلك في نص القرار، فإن الإجراء الذي يجب اتباعه تلقائيا هو تقديم تقرير خطي. وقد طلب عشرة من أعضاء المجلس هذا الأمر قبل أكثر من ستة أشهر، ومن المهم أن يؤخذ في الاعتبار.

تؤكد التطورات التي حدثت خلال الأيام القليلة الماضية مرة أخرى التقييم الذي نلقي عليه الضوء أمام المجلس على نحو منتظم، وهو أن وهم الوضع الراهن يخفي تدهورا يوميا في الحالة، قابل لأن يتفاقم في أي وقت وأن يزيد من تقويض أسس السلام كل يوم. وقد قلت ذلك في الشهر الماضي بخصوص غزة (انظر S/PV.8405)، التي كانت خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر على وشك الانزلاق إلى نزاع جديد. والعودة إلى الهدوء النسبي لا تصرف الانتباه عن الوضع الإنساني المأساوي لسكان ذلك الإقليم. فالحالة تتطلب اتخاذ تدابير سياسية وإنسانية وإنمائية عاجلة. غير أنني أود أن أركز على الضفة الغربية اليوم، حيث يُذكرنا التصعيد الذي شهدناه في الأسبوع الماضي بمدى تقلب الحالة.

وأولا وقبل كل شيء، أود أن أشير إلى العنف الذي حدث في الأيام الأخيرة وتصاعد بعد أن تسبب هجوم وقع في ٩ كانون الأول/ديسمبر بالأسلحة النارية على مدنيين إسرائيليين على مشارف مستوطنة عوفرا في الضفة الغربية – كما نعلم – في

خسائر مأساوية في الأرواح. وأود أن أعيد التأكيد بكل وضوح أن فرنسا تدين بشدة هذا الهجوم وتمجيد حماس له. فالعنف ضد المدنيين أمر غير مقبول ولا يمكن تبريره. وقد انتشرت القوات الإسرائيلية بشكل مكثف في الضفة الغربية، في أعقاب الهجوم، بما في ذلك المنطقة ألف، وبصفة خاصة في رام الله. وأعقب ذلك دورة جديدة من العنف، تخللها العديد من الاشتباكات مع المتظاهرين الفلسطينيين وهجمات شنها مستوطنون إسرائيليون. وبلغت الأحداث ذروتها في يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر حيث وقع العديد من الهجمات في الضفة الغربية والقدس وأدت إلى مقتل جنديين إسرائيليين. وعلى الرغم من أنه يبدو أنه تمت استعادة هدوء هش على أرض الواقع، فإننا ندعو الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس. ويؤسفنا أن السلطات الإسرائيلية اختارت الرد على هذه الأحداث باتخاذ قرارات جديدة لصالح الأنشطة الاستيطانية.

وتتعلق النقطة الثانية بأن هذه التطورات تكشفت في بيئة تتسم بغياب أي أفق سياسي وبتسارع في سياسات النشاط الاستيطاني. وأكرر، في هذا السياق، أن موقف فرنسا بشأن النشاط الاستيطاني لن يتغير. فالأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي؛ وهي تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة والفقرتين ١ و٢ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وهي أنشطة خطرة وتزيد من حدة التوترات بين السكان وتؤدي إلى تفاقم العنف المتصاعد. والنشاط الاستيطاني يؤدي إلى نتائج عكسية؛ فهو يدمر تدريجيا آفاق حل الدولتين، الذي يجب أن يظل هدفنا النهائي، على أرض الواقع وعلى المستوى السياسي على السواء.

وبينما يدعو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إلى الوقف الفوري للأنشطة الاستيطانية، فإن العكس تماما قد حدث منذ اتخاذه قبل عامين تقريبا. واستمرت هذه السياسة المنهجية على مدار العام حيث صدر عدد من الإعلانات عن بناء وحدات سكنية جديدة في القدس يقترب تقريبا من الرقم القياسي المحزن المسجل في عام ٢٠١٢، وسلسلة من الإعلانات عن وحدات سكنية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية، لا سيما في المناطق ذات الحساسية الخاصة مثل الخليل. وأود أن أُذكر هنا بالحالة الفريدة لتلك المدينة المقسمة، حيث أصبح وجود ٨٠٠ مستوطن رمزا للنشاط الاستيطاني وما يترتب عليه من عواقب، بما في ذلك طرد السكان الفلسطينيين والتوترات المتكررة بين المستوطنين المسلحين والفلسطينيين وفرض قيود على الحريات العامة، بما في ذلك الانتقال والوصول إلى أماكن العبادة.

كما استمرت أعمال الهدم والتشريد القسري بوتيرة مطردة. وجرى هدم قرابة ٢٠٠ مبنى فلسطيني تقريبا في النصف الأول من عام ٢٠١٨، وصدرت أوامر بهدم أكثر من ٤٠ مدرسة في المنطقة جيم والقدس الشرقية. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى التوقف عن أعمال الهدم والتشريد القسري. ونحيط علما بتعليق أوامر الهدم في الخان الأحمر، وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى التخلي بشكل نهائي عن هدم القرية وتشريد سكانها. وأشارك زميلتي البريطانية في التأكيد على الحاجة إلى دعم الحفاظ على الوجود الفلسطيني في القدس الشرقية.

أخيرا، فإن المبادرات التشريعية الرامية إلى تسوية وضع ما يسمى بالبؤر الاستيطانية – وهي غير قانونية، ليس بموجب القانون الدولي فحسب، بل أيضا بموجب القانون الإسرائيلي – مستمرة، حيث تم اعتماد ما يسمى قانون التسوية والذي يشمل مستوطنات مبنية على أراض فلسطينية خاصة، هي موضوع دعوى استئناف أمام المحكمة العليا الإسرائيلية. ويتعلق قانون ثان، قيد الاستعراض، بتسوية وضع أكثر من ٦٠ مستوطنة. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى العدول عن هذه القرارات، التي تسعى إلى تطبيع أو حتى تكثيف سياسة غير قانونية بموجب القانون الدولي.

وفي مواجهة هذا الخطر – وهذه هي نقطتي الأخيرة – فإننا ملزمون بموجب القانون الدولي الإنساني والقرار ٢٣٣٤

(٢٠١٦) بعدم الاعتراف بانتهاكات حدود عام ١٩٦٧ الناتجة عن سياسة الاستيطان الإسرائيلية، بموجب الفقرة ٣ من ذلك القرار؛ وبالإقرار بالتمييز بين إسرائيل والأراضي المحتلة بموجب الفقرة ٥؛ وبتلبية الحاجة إلى تحديد وسائل عملية لضمان تنفيذ الطرفين لقرارات المجلس ذات الصلة، وذلك بموجب الفقرة ١١ من القرار.

ويحدونا الأمل في أن تنعكس القرارات التي اتخذها المجتمع الدولي وفاء بهذه الالتزامات، ولا سيما بموجب الفقرة ٥ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بصورة منتظمة في التقارير المقدمة إلى المجلس عملا بالقرار، كما هو الحال اليوم. لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي، من خلال المبادئ التوجيهية بشأن التمويل الأوروبي لعام ٢٠١٣ والإشعار التفسيري لعام ٢٠١٥ بشأن منتجات المستوطنات، العديد من الصكوك التي يجب إدراجها ضمن الممارسات الجيدة في هذا الصدد.

والواقع هو أننا نقترب من نقطة اللاعودة. إن تجميع الأراضي المجزأة الذي يتبلور أمام أعيننا يوجد حالة تعايش غير متساو لشعبين على نفس الأرض. بالنسبة للفلسطينيين، ستعني نهاية هذه العملية التخلي عن تطلعاتهم الوطنية التي تشمل إقامة دولة؛ وبالنسبة للإسرائيليين، نبذ الطابع الديمقراطي لدولة إسرائيل.

كلنا نعلم أن مصير الإسرائيليين والفلسطينيين مترابط: ولا يمكن لأي من الشعبين أن يحقق تطلعاته في الأجل الطويل على حساب الآخر. وبصفة فرنسا صديق للإسرائيليين والفلسطينيين، فليس لها سوى هدف واحد – وهو تنفيذ حل الدولتين، من خلال المفاوضات، وهي السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم بين إسرائيل وفلسطين. في ظل هذا المعيار وفي ضوء احترام المعايير المتفق عليها دوليا، سوف تدرس فرنسا بدقة، بتصميم على إحراز تقدم، اقتراح الولايات المتحدة المقبل الذي أشار إليه للتو زميلتي وصديقتي السفيرة نيكي هيلي.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أعرب عن امتناني العميق لزملائي الذين سيغادرون المجلس وأن أشكرهم على إسهامهم الممتاز في عمل المجلس.

وأشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته.

في الوقت الحاضر، فإن القضايا الساخنة في الشرق الأوسط معقدة ومتشابكة. النزاعات والمواجهات مستمرة وتطور الحالة يبعث على القلق. إن قضية فلسطين هي السبب الجذري لمشكلة الشرق الأوسط وتمس السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة في الأجل الطويل. والحالة الأمنية والإنسانية االراهنة في الضفة الغربية وقطاع غزة قاتمة، وهو ما لا يفضي إلى الاستقرار الإقليمي وعملية سلام. وتعرب الصين عن قلقها في ذلك الصدد.

إن مكافحة العنف بالعنف لن يحل أية مشكلة. تحث الصين جميع الأطراف على مراعاة سلامة وأمن شعوب المنطقة وضرورة السلام والاستقرار عن طريق ممارسة ضبط النفس لتجنب تصعيد الحالة. ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد منظورا طويل الأجل وأن يبذل كل جهد لتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق استقرار الحالة واستئناف الحوار. وينبغي للأطراف المعنية أن توقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة وترفع الحصار عن غزة في أقرب وقت ممكن وأن تتخذ التدابير اللازمة لمنع العنف ضد المدنيين.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف دعمه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بما في ذلك تقديم الدعم للبلدان التي تستضيف اللاجئين. هناك حاجة إلى التنفيذ الشامل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، واعتماد منظور طويل الأجل والعمل بشكل مشترك لتشجيع استئناف المحادثات. وفي هذا الصدد، تود الصين أن تتشاطر الملاحظات التالية.

أولا، هناك حاجة إلى الحفاظ على الوحدة والاتساق وتجديد جهودنا لتعزيز محادثات السلام. ينبغي للطرفين أن يلتقيا في منتصف الطريق، ويمتنعا عن أي أفعال أو أقوال قد تزيد من تفاقم الحالة، مع الإحجام عن أي إجراءات أحادية من شأنها أن تقوض الثقة بينهما من أجل تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف الحوار. وعلى الأطراف التي يمكن أن تؤثر في مسألة الشرق الأوسط أن تقوم بدور بناء سجل وتستكشف آليات جديدة للوساطة لكسر الجمود في المحادثات الفلسطينية – الإسرائيلية بأسرع ما يمكن.

ثانيا، ثمة حاجة إلى دعم الحل القائم على وجود دولتين، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. ينبغي للمجتمع الدولي أن يتقيد بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وأن يثابر في حل قضية فلسطين بطريقة شاملة وعادلة ودائمة من خلال المفاوضات. ينبغي تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)؛ وتأمل الصين أن يقدم الأمين العام تقريرا خطيا عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ثالثا، ثمة ضرورة لمعالجة الوضع النهائي للقدس على نحو مناسب. هذه مسألة معقدة وحساسة وتتعلق بمستقبل حل الدولتين والسلام والأمن في المنطقة. ينبغي لجميع الأطراف أن تتوخى الحذر وتمتنع عن فرض حلول قد تؤدي إلى مواجهات جديدة. ينبغي لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتوافق الآراء الدولي أن يشكلا الأساس للتوصل إلى حل عن طريق المفاوضات التي تستوعب مصالح جميع الأطراف.

تؤيد الصين وتعزز بقوة عملية السلام في الشرق الأوسط، والقضية العادلة للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وإقامة دولة فلسطين مستقلة ذات سيادة كاملة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ونؤيد زيادة إدماج فلسطين في المجتمع الدولي.

ستتابع الصين اقتراح الرئيس شي جينبينغ المكون من أربع نقاط لتعزيز التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، ومواصلة العمل مع بقية المجتمع الدولي لاستكشاف آليات مبتكرة لتيسير السلام في الشرق الأوسط، وتشجيع الاستئناف المبكر لمحادثات السلام بين الجانبين وبذل جهود دؤوبة لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يتقدم وفدي بالشكر إلى المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الشاملة والموضوعية، والتزامه الثابت تجاه المنطقة.

بادىء ذي بدء، نرحب بالقرار الذي اتخذته إسرائيل وحماس في غزة للتقيد بوقف لإطلاق النار على أساس شروط الاتفاق الذي توصل إليه الجانبان في عام ٢٠١٤. ونقدر ما أبداه الجانبان من إرادة سياسية، أدت إلى إبرام هدنة قابلة للاستمرار. ونأمل أن أن يفضي ذلك إلى معاهدة سلام كاملة بين الجانبين، ومن ثم الحيلولة دون الانتكاس، الذي ينبغي تجنبه بأي ثمن. ومن الواضح للجميع أنه في حالة حرب ضارية أو تبادل عنيف لإطلاق النار بين الطرفين، وهو ما ينبغي لنا أن نتجنبه بأي ثمن، تتلاشى بقية القضايا كلها، بما في ذلك مشكلة بالغة الأهمية كالمستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية.

ونرحب ترحيبا صادقا بإسهام مصر والأمم المتحدة منذ بداية الأزمة في إبعاد إسرائيل وغزة عن حافة الحرب وتحقيق قدر من الهدوء. كما تقدر أستانا تدابير المجتمع الدولي والكيانات المختلفة من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار. ولست بحاجة لأن أذكر أن تدابير بناء الثقة والتدابير السياسية والدبلوماسية هي في صميم سياستنا الخارجية. ولذلك، فإننا نحث شركاءنا على الدوام باستعمالها؛

وتعرب أستانا عن القلق إزاء نية القادة الإسرائيليين تقنين وضع آلاف المنازل في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة. وتدعو كازاخستان كلا الجانبين إلى الوفاء بالتزاماتهما

وفقا لجميع قرارات مجلس الأمن التي اعتمدت على مدى السنوات الخمسين الماضية منذ عام ١٩٦٧. يجب على المجلس كفالة الامتثال للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ونحث على التجميد الكامل لبناء المستوطنات.

وتشجع أستانا الدول الأعضاء التي لديها نفوذ - وبوجه خاص البلدان العربية والولايات المتحدة وروسيا - والاتحاد الأوروبي على حض إسرائيل وفلسطين على العودة إلى طاولة المفاوضات. ينبغي أن يكون ذلك بهدف التوصل إلى اتفاق على المبادئ المقبولة بشكل متبادل للتعايش بين دولتين على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

ويتعين علينا أيضا التصدي للحصار المفروض على قطاع غزة، حيث لا يزال النقص الغذائي الحاد مستمرا. ونتشاطر شواغل السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية الشرق الأوسط، الذي قال إن تصاعد النزاع بين إسرائيل وحماس في غزة من المرجح أن يكون بسبب الحالة الإنسانية في المنطقة الساحلية المحصورة في الأرض الفلسطينية. ولذلك، فمن الواضح أنه ينبغي للجهات المعنية زيادة الإمدادات الكهربائية لمدينة غزة.

وتأمل كازاخستان في استئناف وتكثيف عمل المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، بوصفها مجموعة فريدة. ونعتقد أنه سيكون بوسع الطرفين بمساعدة من المشاركين من المجموعة الرباعية، إيجاد أرضية مشتركة لمواصلة الحوار السلمي.

وتشعر الآستانة ببالغ القلق إزاء أحداث العنف الأخيرة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. لا تزال الحالة الأمنية الخطيرة للغاية سائدة في الضفة الغربية المحتلة. وعلمنا أن أربعة فلسطينيين قتلوا على أيدي القوات الإسرائيلية في الأسبوع الماضي خلال عمليات منفصلة في الضفة الغربية المحتلة، مع إعلان الجيش الإسرائيلي مدينة رام الله منطقة عسكرية مغلقة. ونعرب عن حزننا على الهجوم بإطلاق النار بالقرب من مستوطنة عوفرا غير المشروعة في شرق رام الله، حيث قتل جنديان إسرائيليان على يد فلسطيني مجهول. ويجب أن تعمل أجهزة الأمن الإسرائيلية والفلسطينية معا لاستعادة الهدوء وتجنب التصعيد. وندين جميع أعمال العنف والإرهاب، ولا سيما ضد المدنيين الأبرياء، وندعو الزعماء السياسيين والدينيين وقادة المجتمعات المحلية إلى التحدث بصوت واضح رافضين لهذه الأعمال الوحشية ومن يمجدونها.

ولا يزال موقف بلدي كما هو لم يتغير، وهو واضح جدا. وما تزال كازاخستان تدعو بقوة إلى حل الدولتين للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وما زلنا نؤمن بأن تحقيق السلام ممكنا بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونرى أن بوسع الإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشا معا في سلام وأمن إلى جانب باقي أنحاء المنطقة.

وستنتهي عضوية كازاخستان في مجلس الأمن في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وهذا آخر تشاور نشارك فيه بشأن هذا الموضوع. وقد استثمرنا الكثير من الجهد لتحقيق التقارب بين الجانبين خلال العامين الماضيين من عضويتنا. وعلى الرغم من انتهاء فترة عضويتنا، فإننا نواصل الاهتمام بهذه المسألة في الوقت الحالي وفي المستقبل، وسنعمل دوما على تحقيق السلام في الشرق الأوسط من خلال الجمعية العامة والمحافل الأخرى - وحتى في مجلس الأمن من خارجه - بصفتنا دولة عضوا في الأمم المتحدة وتلتزم التزاما ثابتا بصون السلم والأمن الدوليين. ونتمنى للسيد ملادينوف وفريقه كل النجاح، ونأمل أن تحقق كل من فلسطين وإسرائيل تطلعاتهما.

السيدة فيرونيكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الشاملة الثاقبة بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وأود أيضا أن أشكر السفيرة نيكي هيلي على تقاسم خطة عملها معنا بشأن العملية.

وقبل عامين مضيا بحلول هذا الشهر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي أكد فيه مجددا قراراته السابقة المتعلقة بالقانون الدولي الواجب التطبيق والمعايير التي يستند

إليها التوصل إلى حل سلمي للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. ويصادف هذا العام أيضا مرور ٢٥ عاما على إبرام أول اتفاق من اتفاقات أوسلو. ويعدُّ الاتفاق حلا توفيقيا تاريخيا على الرغم من العديد من أوجه القصور. ومن دواعي الأسف أنه لم يحرز بعد أي تقدم يذكر صوب تحقيق السلام وإنهاء النزاع. بل شهدنا على العكس من ذلك زيادة توتر الحالة الأمنية في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة مؤخرا. وقد أعربنا عدة مرات خلال الأشهر الماضية عن قلقنا البالغ إزاء الخسائر الفادحة في أرواح المدنيين على كلا الجانبين.

وتشير التطورات الأخيرة في الميدان بوضوح إلى الحاجة الملحة لمواصلة عملية التهدئة. وبالرغم من وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، فلا تزال الحالة الأمنية في غزة هشة ومن شأن التقديرات الخاطئة أن تؤدي إلى اندلاع العنف. وأود في ذلك السياق، أن أشدد على ضرورة امتثال جميع الأطراف امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتثير التقارير الأخيرة عن العنف في الضفة الغربية، بما فيها في القدس الشرقية، الشعور بالقلق العميق. ونأسف بشدة للخسائر في الأرواح على كلا الجانبين. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس، وألا تدخر جهدا لتجنب المزيد من التصعيد.

وتتمثل أولويتنا في استعادة الأفق السياسي من أجل استئناف عملية السلام. ونرى أن حل الدولتين عن طريق التفاوض وحل جميع مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك القدس والمستوطنات ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين والحدود والترتيبات الأمنية، لا تزال جميعا سبيلا واقعيا للوفاء بالتطلعات المشروعة لكلا الطرفين وتحقيق السلام في الأجل الطويل. ونناشد كلا الجانبين أن يمتنعا عن الخطوات الأحادية الجانب التي تحكم مسبقاً على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي ونتوقع منهما أن يثبتا من خلال إجراءاتهما وسياساتهما، التزامهما بالسلام.

وأود أن أؤكد بشكل أعم، أن بولندا تؤيد حل الدولتين، الذي يمكن بموجبه تلبية التطلعات الوطنية لكلا طرفي النزاع، بما في ذلك حق الفلسطينيين في تقرير المصير والاستقلال، وحق الإسرائيليين في ضمان أمنهم وتطبيع علاقاتهم مع الدول العربية. ومن المؤسف أننا لم نشهد حتى الآن إحراز تقدم كبير صوب تحقيق ذلك الهدف.

ولا تزال الحالة في قطاع غزة باعثة على القلق الشديد. ولم يحرز بعد تقدم على الجبهات السياسية والأمنية والإنسانية. ويلحق عدم اتخاذ خطوات حاسمة صوب عودة الحكومة الفلسطينية الشرعية في غزة، بالرغم من الجهود القصوى التي تبذلها مصر من أجل إحياء هذه العملية، الضرر بتطلعات الفلسطينيين إلى إقامة دولتهم ويسهم في تفاقم الأزمة الإنسانية ويهدد بتصعيد الحالة. ومما لا شك فيه أن التقدم المحرز في عملية المصالحة الفلسطينية سيسهم في تحسين الحالة في الميدان. وما برحت الحالة الإنسانية في الميدان تتدهور. وتتسم الحالة الإنسانية في قطاع غزة بأنها مزرية على وجه الخصوص. ولم تلب الاحتياجات الأساسية ولا يزال كثير من الناس يفتقرون إلى الخدمات الأساسية، بما فيها الرعاية الصحية.

ومما يثير القلق أيضا العجز المالي الحاد الذي تعاني منه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) خاصة وأن نسبة ٨٠ في المائة من سكان غزة يعتمدون على الخدمات الإنسانية التي تقدمها لهم الوكالة. وأثني في ذلك الصدد، على حشد جميع الجهات المانحة التي ساعدت في تأمين تمويل إضافي للميزانية، فضلا عن فرض تدابير التقشف من قبل الوكالة، بقيادة مفوضها العام بيير كراينبول. ومن الأهمية بمكان مواصلة تلك الجهود في السنة القادمة من أجل ضمان استمرار الدعم المقدم إلى الأونروا، فضلا عن تحلي برامجها بالشفافية والمساءلة.

ومن المؤسف أن تستمر الأعمال الاستفزازية والتحريض والتصريحات المؤججة للمشاعر على كلا الجانبين. ونرى أن هذه الأفعال تشكل عقبة كبيرة أمام إعادة تنشيط عملية السلام. ويجب أيضا القول أننا لاحظنا تزايد الحوادث الخطيرة نتيجة لذلك التحريض والتصريحات المؤججة للمشاعر. وتشمل بعض هذه الحوادث الأطفال الذين يحتاجون إلى حماية خاصة.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا الموقف الثابت للاتحاد الأوروبي القائل بعدم مشروعية جميع الأنشطة الاستيطانية بموجب القانون الدولي. فلا تزال المستوطنات تحول دون التوقعات العملية وتبدد آمال السلام. وأود في ذلك السياق أيضا أن أكرر دعوتنا إلى إلغاء خطط هدم خان الأحمر – أبو الحلو. فليس الأهالي عرضة لخطر الهدم والتشريد الوشيكين فحسب، بل إنه يشكل سابقة هامة فيما يتعلق بالأهالي البدوي الآخرين المقيمين في المنطقة جيم.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الصريحة والواقعية عن التطورات في الأشهر الماضية، بما في ذلك بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الرسالة (S/2018/454) الموجهة إلى الأمين العام في أيار/مايو، والموقَّعة من ١٠ أعضاء في مجلس الأمن، طلبنا فيها تقارير خطية عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وقد رحّبنا بالتقرير الخطي (S/2018/614) الذي تلقيناه في حزيران/يونيه وكنا نحبذ استمرار تلك الممارسة في أيلول/سبتمبر وفي هذا الشهر. توفر التقارير الخطية الأساس الوقائعي اللازم لمناقشة مثمرة لتنفيذ القرار في المجلس.

يصادف اليوم مرور عامين منذ اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونأسف أن نخلص اليوم، كما فعل الآخرون، إلى أن معظم أجزاء القرار لمتُنفذ. ومما يؤسف له أن الحالة في الميدان أسوأ مما كانت عليه قبل سنتين. فهناك حاجة ماسة إلى خطوات إيجابية. إن مملكة هولندا تشير إلى أن الجانبين يمكن أن يتخذا خطوات إيجابية لتقريب السلام، على نحو ما أوصت به المجموعة الرباعية للشرق الأوسط في عام ٢٠١٦ (انظر S/2016/595، المرفق).

وفي هذا السياق، أود أن أركز على ثلاث مسائل: أولاً، تقويض آفاق السلام؛ ثانياً، الأنشطة الاستيطانية؛ وثالثاً، غزة.

في نقطتي الأولى، لا تزال آفاق السلام تتعرض للتقويض من خلال الهجمات الإرهابية والحوادث العنيفة والتحريض. وندين الهجمات الإرهابية الأخيرة من جانب فلسطينيين ضد إسرائيليين في الضفة الغربية، التي أدت إلى خسائر في الأرواح. ولا يوجد أي مبرر للإرهاب. لقد زادت تلك الهجمات الأخيرة من حدة التوترات في الضفة الغربية. وندين البيانات التي أدلت بها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية مرحّبة بتلك الهجمات الجبانة. فهذه البيانات لا تعمل إلا على زيادة حدة التوترات. ونأسف لأن مشروع قرار الجمعية العامة A/73/L.42، الذي يدين حماس، لم يُعتمد لأننا نحتاج إلى أن نتكلّم بلسانٍ واحدٍ في الأمم المتحدة ضد الإرهاب في جميع الحالات.

وفي الوقت نفسه، ليست الهجمات التي وقعت في الضفة الغربية مبرراً للردّ العنيف الذي تلاها من جانب المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين. وإننا ندعو القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية إلى التزام الهدوء وضبط النفس والامتناع عن الأعمال والتصريحات الاستفزازية التي يمكن أن تزيد من حدة التوترات. وندعو الأطراف إلى بذل كل جهد ممكن للعثور على مرتكبي هذه الأفعال وتقديمهم إلى العدالة.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، بشأن المستوطنات. إن الدعوات إلى ضم وتوسيع المستوطنات أو إضفاء الطابع القانوني عليها وجميع الإجراءات المتخذة في هذا الصدد لا تلبّي إلا أغراض المتطرفين وستتسبب في مزيد من التوترات بين الجانبين. وتعارض مملكة هولندا بشدة سياسة إسرائيل الاستيطانية، التي

نعتبرها غير قانونية بموجب القانون الدولي. وهي سياسة تشمل اتخاذ إجراءات من قبيل الترحيل والإخلاء القسريين وعمليات الهدم. لقد زادت الأنشطة الاستيطانية منذ اتخاذ القرار. وإذا نظرنا إلى العامين الماضيين، فإننا نرى أنه في عام ٢٠١٧ قد بدأ تشييد ١ ٧٠٠ وحدة تقريباً، وأنه في الأشهر الستة الأولى من هذا العام بدأ تشييد أكثر من ١ ٠٠٠ وحدة. وبالإضافة إلى هذا، فإن عدد الوحدات المخطط لها والمطروحة للمناقصات يبلغ أضعاف ذلك. وهذا يبين زيادة كبيرة بالمقارنة مع أعدادها في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

والمسألة ليست مجرد أرقام. لقد أُعلن عن التوسع في بناء المستوطنات في مناطق حساسة، مثل الخليل والقدس الشرقية. وهاتان منطقتان لها أهمية حيوية لبقاء دولة فلسطينية في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال العامين الماضيين، واصلت إسرائيل هدم المنازل والمباني الفلسطينية وطرد الأسر الفلسطينية من ديارها. ويساورنا بالغ القلق إزاء التطورات في القدس الشرقية، حيث يواجه عدد لم يسبق له مثيل من الأسر أمر الإخلاء. وعلى الرغم من أننا نرحّب بعدم تنفيذ هدم خان الأحمر الذي كان مقرراً، فإننا نكرر دعوتنا لإسرائيل إلى سحب هذه الخطط جميعاً.

ثالثاً، إن الحالة في غزة لا تزال هشة للغاية. وقد شهدنا النتائج المأساوية للجوء إلى استخدام العنف في غزة خلال العام الماضي في كثير من الأحيان. وندين الإطلاق العشوائي للصواريخ. ونعرب عن بالغ القلق إزاء استخدام القوة من جانب إسرائيل التي أدت إلى خسائر في الأرواح لما يزيد على ٢٠٠ من المدنيين الفلسطينيين. وقد دعونا إلى إجراء تحقيق شامل في جميع القضايا التي أزهقت فيها أرواح وقد استنتجنا عدة مرات أن الحل المستدام للحالة في غزة ضروري. يشمل هذا الحل التحسين العاجل للحالة الإنسانية والاقتصادية.

وبفضل الجهود الإقليمية والدولية، تحسنت الحالة في غزة قليلاً. ونشكر نيكولاي ملادينوف وفريقه على الجهود التي لا تكلّ في إيجاد حلول للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية والاقتصادية، بما في ذلك عن طريق مشاريع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني.

ومن التطورات الإيجابية الأخرى التي أود أن أبرزها هي أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى قد تمكّنت، بفضل الجهود المتضافرة التي تبذلها الوكالة نفسها والعديد من الجهات المانحة، من مواصلة توفير الخدمات الأساسية وسد الفجوة التمويلية. وتدعو الحاجة إلى مواصلة تقديم الدعم إلى الوكالة، بما في ذلك في العام المقبل. وسنواصل العمل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فضلاً عن إسرائيل والسلطة الفلسطينية، لإيجاد حلول تجلب ارتياحاً ملموساً. تلك الحلول يجب أن تشمل أيضاً عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة بوصفها الحكومة الشرعية. وعلاوة على ذلك، فهي يجب أن تشمل الفتح الكامل للمعابر، مع مراعاة الاحتياجات الأمنية لإسرائيل.

ونقطتي الأخيرة تتعلق بالحاجة إلى استئناف عملية سلام حقيقية. ونشكر السيدة نيكي هيلي على أوّل بارقة لخطة الولايات المتحدة للسلام في الشرق الأوسط. ونتطلع إلى المزيد من المعلومات وإجراء المشاورات في هذا الصدد. وكما قيل للتو في بيان صحفي للأعضاء السابقين والحاليين والمقبلين في الاتحاد الأوروبي إلى المجلس، ”نرى حاجة ملحّة إلى استعادة أفق سياسي“.

ومن المؤسف أن نضطر إلى تلخيص العديد من التطورات التي حدثت منذ اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والتي أدت إلى تقويض آفاق السلام وحل الدولتين. فبالإضافة إلى التطورات المذكورة حتى الآن، أود أيضاً أن أعرب عن القلق إزاء تقلّص الحيز

المتاح للمجتمع المدني في كل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية. ونحن، على سبيل المثال، يساورنا القلق إزاء التهديدات والرد العدائي تجاه المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية ” بتسيلم “، وهي منظمة كسبت بحق إشادة دولية على عملها. إن الاستنتاجات التي خلُصت إليها منظمة هيومن رايتس ووتش بشأن قمع الآراء المخالفة من جانب السلطة الفلسطينية وحماس، بما في ذلك من خلال استخدام التعذيب، تبعث على القلق العميق. ووجود مجتمع مدني نابض بالحياة أمر أساسي للسلام والاستقرار المستدامين في الأجل الطويل.

وفي الختام، بعد مضي سنتين على اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، علينا أن نقرّ بأننا ما زلنا نؤكّد من جديد التزامنا الجماعي بحل الدولتين، على الرغم من أن الحالة في الميدان تتطور نحو واقع الدولة الواحدة. ويجب عكس مسار هذا الاتجاه. فهناك حاجة ملحّة إلى الخطوات الإيجابية لاستئناف عملية سلام حقيقية، الأمر الذي يؤدي إلى حل الدولتين على أساس المعايير المتفق عليها دولياً. وينبغي لنا جميعاً أن نظلّ متحدين في جهودنا لتحقيق هذا الهدف.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية المفصلة والواضحة. كما أود أن أعرب عن تقديرنا له ولفريقه وإشادتنا باستمرار أعماله المضطلع بها والجهود التي بُذلت هذا العام. ونشجعهم على مواصلة نفس الروح والدينامية في عملهم في العام المقبل.

وما لم يكن هناك مزيد من التمرد، فإني أعتقد أن هذه ستكون آخر جلسة بشأن القضية الفلسطينية في هذه السنة. يشعر وفد غينيا الاستوائية ببالغ القلق من أننا لم نتمكّن، على الرغم من كل الدعم والجهد، من إحراز أي تقدم سياسي سواء في المنازعات بين الإسرائيليين والفلسطينيين أو في العلاقة بين الفلسطينيين.

إن جمهورية غينيا الاستوائية مقتنعة بالدور الهام الذي ما فتئت تضطلع به الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، لكنها تؤمن أيضاً بأن مجلس الأمن والمجتمع الدولي يجب أن يجريا فحصاً أخلاقياً وسياسياً أكثر عمقاً لما نفعله ولمقداره وطريقته، إذا أردنا اتخاذ النهج الصحيح. إن ٧٠ عاماً مدة طويلة جداً في انتظار حل لنزاع لا يكلّ عن حصد الأرواح البشرية من جميع الأطراف، وإبقاء الملايين من الفلسطينيين مشرّدين، وإعاقة تنمية المجتمع الفلسطيني، مع تحطيم سبل كسب العيش الأساسية في بعض المناطق، كما كان الحال في قطاع غزة. إن مقدار الوقت الذي طال فيه أمد هذا الواقع مجحف تماماً ويمكن أن يثير الشك في الرأي العام الدولي بشأن الإرادة والروح اللتين توجهان عملنا في إدارة السلام والأمن في الشرق الأوسط، ولا سيما الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وفي كل عام، ندعو لوضع مشاريع قرارات جديدة للتخفيف من حدة النزاع، وهذا أمر حسن، ولكن ماذا عن العديد من القرارات التي اتخذت بالفعل؟ لقد أثبت تاريخ النزاع أن من الصعب للغاية اعتماد مشاريع قرارات بشأن هذه المسألة في المجلس، مما يدل على مدى ما تتحلى به القرارات الحالية من عقلانية وإنصاف. ولذلك، يجب أن ندعم جميعا الامتثال الصارم لتلك القرارات، التي توفر، في رأينا، حلا متوازنا للمشكلة.

إننا نأسف وندين بشدة التبادل الشديد لإطلاق النار بين القوات الإسرائيلية ومليشيات حماس في تشرين الثاني/نوفمبر، والذي سبب حجمه الرعب الشديد بين السكان، وأدى إلى سقوط العديد من القتلى، وألحق الضرر بالهياكل الأساسية. وفي هذا الصدد، ندعو حماس وغيرها من المنظمات الفلسطينية في المنطقة إلى الامتناع عن القيام بأي استفزاز ضد إسرائيل. وبالمثل، نحث قوات الأمن الإسرائيلية على احترام القانون

الإنساني الدولي من خلال تقييم التدابير التي تتخذها للتصدي لتلك التهديدات. ولذلك، ندعو الطرفين إلى احترام أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ونرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، التي واصلت، هي شركاؤها والجهات المانحة، تحسين الحالة الإنسانية والاقتصادية في غزة. ويحدونا الأمل في أن يحقق ذلك التقدم المحرز حشد المزيد من الدعم الدولي. بيد أنه من أجل تحقيق التسوية الآمنة والمستدامة في غزة، من المهم ضمان بيئة أمنية مستقرة، ومن أجل ذلك طالبنا دائما بعودة السلطة الفلسطينية. ويحملنا هذا على تأييد الإجراءات التي تقوم بها مصر والرامية إلى تعزيز المصالحة بين الأطراف الفلسطينية، مع الأخذ في الاعتبار أن الأمن في قطاع غزة سيساعد على تخفيف حدة التوتر مع الجارة إسرائيل.

لقدّ بين التاريخ بوضوح أن النزاع ليس له حل عسكري. وبالتالي، تؤكد جمهورية غينيا الاستوائية مجددا على أن الحل السياسي للقضية الفلسطينية يجب أن يشمل الحل القائم على وجود دولتين، الذي يتم التفاوض عليه بين الطرفين، داخل حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ويجب أن تؤخذ مصالح كلا الطرفين في الاعتبار دائما. وبالمثل، نحث مجلس الأمن على ألا يبقى غير مبال في مواجهة حالة الجمود في المفاوضات بين الطرفين، والعمل على تنفيذ التدابير التي تسمح بالامتثال لقراراته. ونطالب بنشر تقارير خطية عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) على نحو ما طلبه ١٠ من أعضاء المجلس.

وأخيرا، تستحق خطة السلام المقدمة من الولايات المتحدة وبدأتها السفيرة نيكي هيلي الاهتمام الواجب منا، لأنها تفتقر حاليا إلى التفاصيل. ونرحب بالخطة، ونأمل أن تكون عادلة ومقنعة في نظر المجتمع الدولي. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشيد إشادة مستحقة بالسفيرة هيلي على قيادتها خلال فترة عملها هنا في مجلس الأمن.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن التقدير للمنسق الخاص، السيد ملادينوف، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

إن إثيوبيا تتابع الحالة عن كثب وتعرب عن بالغ القلق إزاء الحوادث الأخيرة التي حدثت في أعقاب تصعيد العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ الشهر الماضي، ولا سيما في قطاع غزة. وأعربنا عن القلق ذاته في كلتا المشاورتين الطارئتين اللتين عقدتا في إطار بند جدول الأعمال ”أي مسائل أخرى“ بشأن تصاعد العنف في غزة وجنوب إسرائيل، عندما استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام ميروسلاف يينتشا، وخلال الإحاطة الشهرية (انظر S/PV.8405) والمشاورات، عندما قدم المنسق الخاص ملادينوف، إحاطة إعلامية إلى المجلس، وشدد على حالة الهشاشة، وأكد الحاجة الملحة إلى تغيير الديناميات على أرض الواقع، ومعالجة المسائل السياسية الأساسية. وما زلنا نقدر جهود الأمم المتحدة التي تقوم بها، بالتشاور الوثيق مع بلدان مثل مصر والأطراف الأخرى المعنية، للمساعدة في استعادة الهدوء، وبشأن الحاجة إلى تعزيز الحوار السياسي بين الطرفين على أساس حل الدولتين، والذي تؤيده إثيوبيا تمام التأييد.

كذلك تبين الإحاطة التي قدمت اليوم، والمناقشة التي جرت مؤخرا كيف أن التطورات الأخيرة لا بد أن تضر وتقوض الأمل الذي طال انتظاره لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فلا يزال الوضع السياسي والإنساني والأمني المتدهور في غزة يبعث على القلق البالغ. وعلى الرغم من أن المنسق الخاص ملادينوف أشار إلى إحراز تقدم في جهود التعمير، وتوفير خدمات المياه، من بين أمور أخرى، نعتقد أن الحالة الإنسانية لا يمكن التخفيف منها دون إصلاح جميع الخدمات الأساسية، فضلا عن تيسير حركة السكان والسلع والخدمات.

ونود أيضا أن نشير إلى أهمية تعزيز المصالحة بين الفلسطينيين، ودعم الجهود التي تبذلها مصر، ووضع قطاع غزة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، وفقا لاتفاق القاهرة الذي لم يتحقق بالكامل. ولذا فمن الأهمية الملحة أن تمارس جميع الأطراف أقصى درجات ضبط النفس، كما يجب بذل كل جهد ممكن لتهدئة التوتر في غزة لتجنب تعريض حياة المدنيين الأبرياء للخطر، وزيادة تفاقم الحالة الإنسانية.

فكل ذلك يجعل من البديهي، أن تتكرر المأساة الحالية مرات عديدة حتى تصل في نهاية المطاف إلى نقطة اللاعودة، في حال عدم النهوض بعملية السلام وإيجاد حل سلمي للمشاكل الأساسية. ولذلك، فمن المهم للغاية إيجاد السبل والوسائل لمواصلة عملية السلام وإنقاذ صيغة حل الدولتين، وهو موقف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي منذ أمد طويل.

ونحن جميعا نعلم أن تلك المشاكل الأساسية ذاتها، والعقبات المعروفة أمام السلام لا تزال قائمة، دون حدوث أي تقدم – وتلك حالة غير مواتية لتحقيق السلام والأمن المستدامين لأي من الطرفين. ودون بذل جهود حقيقية لإزالة تلك العقبات، لا يمكن إحراز أي تقدم ملموس نحو تحقيق حل الدولتين. وهذا هو السبب في ضرورة استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين دون شروط مسبقة ودون أي تأخير. وبينما نغادر المجلس في الشهر المقبل، لا يسعنا إلا أن نأمل أن يقوم المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، باتخاذ خطوات لدعم تحقيق هذا الهدف.

السيدة كوردوبا سوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): نعرب عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد نيكولاي ملادينوف بشأن آخر تقرير فصلي عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وعدم مشروعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأود أن أبدأ بإعادة تأكيد ما جاء في الرسالة الواردة في الوثيقة S/2018/454 المؤرخة ١٤ أيار/مايو، بشأن توزيع تقرير خطي عن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في الوقت المناسب. ونشكر الأمين العام على الاستجابة لطلبنا في حزيران/يونيه الماضي، ونؤكد من جديد أن ذلك يجب أن يصبح ممارسة عامة، وفقا للممارسة المعتادة المنصوص عليها في أحكام الفقرتين ٦٢ و ٦٤ من المذكرة الرئاسية S/2017/507.

إن بوليفيا بوصفها بلدا مسالما رددت باستمرار دعوات المجتمع الدولي العديدة لإسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال لأكثر من ٧٠ سنة – بأن توقف نهائيا وإلى الأبد سياسات التوسع والضم التي تنتهجها انتهاكا للقانون الدولي وقرارات المجلس. إلا أننا يجب أن نعرب اليوم مرة أخرى عن رفضنا القاطع للنية الواضحة التي أبدتها حكومة إسرائيل لفرض سياساتها غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال أعمال العنف، في انتهاك واضح للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ووفقا لتقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

لقد هدم ٦٣ مبنى في الضفة الغربية في غضون الشهر الماضي فقط، مما أدى إلى تشريد ما لا يقل عن ٣٥ شخص.

ونكرر أن هدم المباني المدنية يشكل جزءا من الإكراه الذي يؤثر على العديد من الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، الأمر الذي يعني أيضا وجود قيود في الحصول على الموارد الطبيعية. إن الحرمان من الخدمات الأساسية والسكن الآمن للفلسطينيين هما نتاج الخطط الإسرائيلية لنقل المجتمعات المحلية إلى بلديات حضرية، مثل حالة خان الأحمر/أبو الحلو.

وخلال العامين الماضيين اللذين شغلنا خلالهما مقعدا في مجلس الأمن، رفضنا رفضا قاطعا الأعمال الإجرامية لقوات الدفاع الإسرائيلية، التي استخدمت الأسلحة الفتاكة لإنهاء حياة أكثر من ٢٢٨ من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم ٤٣ طفلا، في ظروف مختلفة خلال ما سمي مسيرة العودة الكبرى. لقد شهدنا تدهورا ملحوظا في الحالة الإنسانية في قطاع غزة كنتيجة واضحة للغارات العنيفة التي شنها الجيش الإسرائيلي.

لقد شل الحصار البري والجوي والبحري الذي فرضته إسرائيل على غزة طوال ١١ سنة اقتصادها، مما أدى إلى ارتفاع مستويات البطالة، وانعدام الأمن الغذائي، والاعتماد على المساعدات الدولية. إن اقتصاد غزة آخذ في الانهيار بسرعة، وفقا للبنك الدولي. وبلغت البطالة ما نسبته ٥٤ في المائة في الربع الثاني من هذا العام، وتبلغ نسبة العاطلين عن العمل أكثر من ٧٠ في المائة من الشباب و ٧٨ في المائة من النساء، في حين سجل الفقر ارتفاعا حادا بلغت نسبته ٥٣ في المائة، وبلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي ٦٨ في المائة.

وحدثت حالات انقطاع للتيار الكهربائي في غزة لما بين ١٨ و ٢٠ ساعة يوميا خلال الجزء الأكبر من هذا العام، الأمر الذي حال دون توفير الخدمات الأساسية. وتدهور النشاط الإنتاجي أيضا بصورة خطيرة، لا سيما في خدمات المستشفيات ومرافق معالجة المياه والصرف الصحي وجمع النفايات الصلبة، التي تعتمد بالكامل تقريبا على وقود حالات الطوارئ الذي توفره الأمم المتحدة.

وستتساءل بوليفيا في المحافل المتعددة الأطراف التي تنتمي إليها عن كيف يمكن السماح لدولة عضو بالتعدي على حقوق الإنسان للسكان الفلسطينيين بهذه الطريقة أمام المجتمع الدولي. وبالتالي، نؤكد من جديد أن من واجب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التقيد بصورة تامة بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نشير إلى روح التضامن الكبيرة من حكومة قطر، التي وفرت قدرا كبيرا من الوقود في تشرين الأول/أكتوبر مما أدى إلى تحسن كبير في إمدادات الكهرباء إلى سكان قطاع غزة.

ونعرب مرة أخرى عن التزامنا الراسخ بجميع الجهود الدولية التي تؤدي إلى التوصل إلى حل سلمي لاحتلال الأراضي الفلسطينية. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد مبادرات من قبيل خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، وغيرها من المبادرات التي تشكل ضمانات لتحقيق سلام عادل ودائم، بحيث يتمكن كلا الشعبين من العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها.

وفي الختام، نؤكد مجددا إيماننا بأن الحل الوحيد الطويل الأجل للاحتلال الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني هو الحل القائم على وجود دولتين، حيث يتسنى في نهاية المطاف أن تصبح هناك دولة فلسطينية حرة ذات سيادة ومستقلة، كاملة العضوية في المنظمة، ضمن الحدود الدولية لما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة.

السيدة ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة، ونشكر السيد ملادينوف، على إحاطته الإعلامية الهامة وجهوده المتفانية.

ويجب أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء الحالة التي جرى وصفها، بشأن استمرار تدهور الأوضاع السياسية والإنسانية التي تقوم عليها القضية الفلسطينية، وما يمثله ذلك من مخاطر شديدة على منطقة غير مستقرة على وجه الخصوص، وعلى صون السلم والأمن الدوليين. ونلاحظ مع الأسف الحالة الإنسانية المعقدة في قطاع غزة، التي تفاقمت بسبب أحداث العنف المتكررة والتخفيضات في تمويل برامج المساعدة. ومن الواضح أن الحالة تصب في مصلحة تلك الجهات الفاعلة المهتمة بتعزيز العنف والتطرف.

ويجب أن نواصل إدانة تكرار الهجمات العشوائية ضد السكان المدنيين، والهجمات الإرهابية الفلسطينية المتطرفة من جانب حماس وغيرها من الجهات الفاعلة الفلسطينية المتطرفة، وردود إسرائيل غير المتوازنة، والخطاب التصادمي من جانب سلطاتها المعنية، التي تؤجج الديناميات العدائية الجارية. ونؤكد مجددا أن الممارسات الاستيطانية، وهدم المباني وإخلاء الأراضي

الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تقوض إمكانية التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين وتنتهك القانون الدولي والقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بشكل صريح. ونؤكد على ضرورة أن تقوم السلطات الإسرائيلية بوقف هذه الممارسات وقلب مسارها، ونلاحظ مع القلق الآثار السياسية والاجتماعية التي قد يسببها هدم مجموعة المباني في بلدة خان الأحمر.

وثمة حاجة واضحة إلى بوادر سياسية لتهيئة مناخ موات للانفراج والحوار والتفاوض بين الطرفين، بدعم من المجتمع الدولي والمجلس. وفي هذا الصدد، أحطنا علما بالمعلومات التي قدمتها سفيرة الولايات المتحدة بشأن خطة السلام التي يُعدها بلدها. ونتطلع إلى مزيد من التفاصيل بشأنها.

ونعتقد أنه يجب استكشاف جميع احتمالات استئناف المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حل الدولتين بحدود آمنة ومعترف بها دوليا. وتمشيا مع هذا الهدف، نؤكد الحاجة الماسة إلى التخفيف من حدة الحالة الإنسانية في غزة والمضي قدما في عملية المصالحة بين الفلسطينيين. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، نود أن نسلط الضوء على الجهود التي تبذلها مصر والأهمية التي يوليها المجلس عن كثب، مع توفير الدعم اللازم.

وأود أن أختتم بأن أشير، على غرار الوفود الأخرى، إلى أننا ما زلنا نتوقع تقريرا خطيا من الأمين العام، عن الامتثال لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والذي طلبه ١٠ من أعضاء المجلس، لأن ذلك سيوفر قدرا أكبر من الشفافية ويسمح بتعميق المناقشة بشأن هذا الموضوع الحساس. ويحدونا الأمل في أن تُستأنف هذه الممارسة في الفترات الفصلية من السنوات المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية كممثل لكوت ديفوار.

يود وفد بلدي أن يشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام بالشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية بشأن التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالحالة في فلسطين، التي تذكر مجلس الأمن مرة أخرى بالحاجة الماسة إلى حشد المزيد حول قضايا السلام والأمن في المنطقة.

وتشعر كوت ديفوار بالقلق إزاء الحالة في الأراضي الفلسطينية، وبخاصة في قطاع غزة والضفة الغربية، حيث لا يزال التوتر مرتفعا على الرغم من جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إعادة السلام والاستقرار. ويود بلدي أن يؤكد مجددا موقفه الثابت لصالح التوصل إلى حل سلمي وتفاوضي للنزاع عن طريق الحوار بين الطرفين. وهذا هو السبب في أننا نعتقد، وفقا لتوافق الآراء الدولي أن وضع مدينة القدس ينبغي أن يُحدد بعد مفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ولا يمكن أن توافق كوت ديفوار، تحت أي ظرف من الظروف، على سياسات التوسع الاستيطاني والتعمير المكثفة التي ألقت أسرا فلسطينية بأكملها في حالة فوضى كاملة، الأمر الذي يهدد الحاجة الملحة إلى استعادة الحوار سعيا من أجل السلام الدائم في المنطقة. لذا، فإننا ندعو إلى الامتثال الصارم لأحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وندعو مختلف الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس، ونحثهم على الامتناع عن الأعمال الإنفرادية التي يمكن أن تقوض فرص التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، بصورة لا رجعة فيها.

تنطوي الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية على خطر تدهور الحالة الاجتماعية – الاقتصادية والإنسانية في المنطقة. وتشير التقارير العديدة المقدمة من وكالات الأمم المتحدة إلى أن معدل البطالة قد وصل إلى ٢٧ في المائة، وهو أعلى معدل في العالم. ووفقا لتلك التقارير، فإن الحالة الصحية للفلسطينيين تتدهور ونسبة كبيرة من السكان لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب أو الكهرباء، على الرغم من المساعدة الكبيرة التي تقدمها بعض الدول في المنطقة، ولا سيما قطر. ونظرا لخطورة الحالة، تكرر كوت ديفوار دعوتها العاجلة إلى تعبئة عامة من جانب أعضاء مجلس الأمن وتحمل للمسؤولية الجماعية بحيث يتسنى توفير قدر

كبير من المساعدة المالية والإنسانية إلى السكان المنكوبين. وفي هذا الصدد، يحث وفد بلدي الأمم المتحدة والشركاء الدوليين على مواصلة تقديم الدعم المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. سيتيح هذا الدعم المجال أمامها لتؤدي مهمتها على نحو فعال في تقديم المساعدة إلى أكثر من ٥ ملايين لاجئ تتزايد احتياجاتهم باستمرار.

إن انتهاء الأزمة الإنسانية يعتمد بقدر كبير على تسوية الأزمة السياسية والعسكرية التي تضع الفلسطينيين في صراع مع الإسرائيليين منذ عدة عقود. ومن هنا تأتي الحاجة إلى وضع حد لدورة العنف المميت والقمع. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى الدخول في محادثات سلام جديدة دون شروط مسبقة، في إطار المساعي الحميدة للأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للمجلس أن يدعم جميع مبادرات الوساطة لإجراء المصالحة بين فتح وحماس، مما يسمح بالتالي للسلطة الفلسطينية باستعادة جميع سلطاتها على الأرض الفلسطينية.

ويرحب بلدي بالوساطة التي تجريها السلطات المصرية تحت إشراف الأمم المتحدة. كما نعرب عن دعمنا المستمر للحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان، جنبا إلى جنب، في وئام وسلام وأمن، وفقا للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧). وفي هذا الصدد، أرحب بمبادرة الولايات المتحدة لوضع خطة سلام تركز على تحسين نوعية حياة الناس في الشرق الأوسط. ويسرني أن ألاحظ أن الخطة ستكون متاحة في المستقبل القريب، وآمل أن تُحدث التأثير المرغوب في المنطقة.

في الختام، يشجع وفد بلدي السيد ملادينوف على مواصلة ما يبذله من جهود مستمرة للتوصل إلى حل عن طريق التفاوض.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.